حالة العدالة
في سوريا ٢٠٢٢

المركز السوري
للعدالة والمساءلة

حالة العدالة في سوريا ٢٠٢٢

آذار/مارس ٢٠٢٢

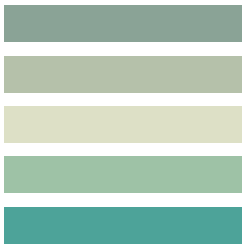

المركز السوري للعدالة والمساءلة

المركز السوري للعدالة والمساءلة

المركز السوري للعدالة والمساءلة منظمة سورية، غير ربحية متعددة مصادر الدعم. يتطلّع المركز إلى سوريا ينعم فيها الناس بالعدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، حيث يعيش المواطنون من جميع مكونات المجتمع السوري بسلام. ويعزّز المركز عمليات العدالة الانتقالية والمساءلة في سوريا من خلال جمع وحفظ الوثائق، وتحليل البيانات وفهرستها، وتشجيع النقاش العام حول العدالة الانتقالية داخل سوريا وخارجها.

للمزيد من المعلومات, تفضل بزيارة :ar.syriaaccountability.org

حالة العدالة في سوريا 2022
مارس 2022

يود المركز السوري للعدالة والمساءلة أن يتقدم بالشكر إلى بسام خبية لمشاركته بالعديد من الصور الواردة في هذا التقرير، علماً بأن كتابه، شهود الحرب: أطفال سوريا، متاح للشراء.

دوما، الغوطة الشرقية: رجل يقف في منزله وينظر إلى الدخان يتصاعد في السماء بعد أن دمر مقاتلو الجيش السوري الحر دبابة تابعة للقوات الموالية للأسد في حي القابون. © بسام خبية

يجوز نسخ مواد من هذا التقرير لأغراض التدريس أو البحث أو لأي أغراض أخرى غير تجارية، مع إسناد مناسب. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا التقرير بأي شكل من الأشكال لأغراض تجارية دون الحصول على إذن صريح من مالك حقوق الطبع والتوزيع.

جدول المحتويات

رسالة من المدير التنفيذي ١

المقدّمة ٣

الانتهاكات ٥

إدلب ٦

عمليات الإعادة والترحيل ٦

الانتهاكات التركية ٨

المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) ٩

الانتهاكات بحق الأطفال ٩

المعتقلون والاختفاء القسري ١٠

درعا ١١

المساكن والأراضي والممتلكات ١٢

الاتّجار بالمخدرات ١٣

جهود العدالة ١٥

الولاية القضائية العالمية ١٦

محاكمة المقاتلين الأجانب ١٩

التحقيقات المتعلقة بالأشخاص المفقودين ٢١

التوثيق ٢٣

بيانات (*Bayanat*) ٢٤

الحراك الذي يقوده الناجون والعائلات ٢٤

تخليد الذكرى والبحث عن الحقيقة ٢٧

التوصيات ٢٩

الملاحق ٣٢

الملحق ١: المحاكمات بموجب الولاية القضائية العالمية ٣٣

الملحق ٢: المصادر ٣٥

رسالة من المدير التنفيذي

بصفتي ناشطاً في مجال حقوق الإنسان وممارساً في مجال توثيق حقوق الإنسان، عملتُ مع العديد من النشطاء لجمع كل التوثيقات التي يمكننا الوصول إليها في بداية الثورة السورية في عام ٢٠١١. وما كان ممكناً في أول أسبوعين أصبح من المستحيل مواصلته مع التوسع السريع للعنف، وطبيعة الأسلحة المستخدمة، ومحاولات الحكومة السورية عزل وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان المستقلة خارج البلد.

قبل عشر سنوات، عندما نشأ المركز السوري للعدالة والمساءلة، كنّا مجموعة صغيرة تركّز على توثيق الأحداث التي تقع في سوريا. وكان عدد مقاطع الفيديو المنشورة على اليوتيوب وحده هائلاً ولا يمكن لبشر حفظها بمفردهم. منذ البداية، كانت لدينا رؤية أننا بحاجة إلى بناء «نظام» من نوع جديد، يمكنه إدارة وحفظ أحجام غير مسبوقة من التوثيقات.

وثبت أن رؤيتنا كانت صحيحة. مع استمرار معاناة العديد من المنظمات السورية والدولية من استخدام جداول برنامج إكسل، استخدم المركز السوري للعدالة والمساءلة قاعدة بياناته لتحليل مقاطع الفيديو والوثائق والمقابلات. وبعد خمس سنوات من الاختبار، قررنا اتخاذ الخطوة الأكثر أهمية لإعادة تطوير قاعدة البيانات باستخدام مزيد من التكنولوجيا المحدّثة وإطلاقها كبرمجية مفتوحة المصدر، مما يسمح للآخرين بالاستفادة منها مجاناً. لقد نشأت برمجية Bayanat أو «بيانات» باللغة العربية بعد سنوات من التطوير، وتُستخدم الآن من قبل العديد من المنظمات السورية وغير السورية حول العالم.

لكن التوثيق والتحليل ليسا كل شيء. نظراً لغياب عملية عدالة دولية فيما يتعلق بسوريا، فإن الطريقة الوحيدة للمضي قدماً في إجراءات المساءلة هي العمل مع وحدات جرائم الحرب والادّعاء العام في البلدان التي تقاضي بفعالية الجرائم الدولية في أنظمتها القضائية المحلية. ولقد طوّر المركز السوري للعدالة والمساءلة علاقات عمل قوية مع وحدات جرائم الحرب في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من خلال التشارك بالبيانات والأدلة والشهود ومن خلال إتاحة قاعدة بياناته للشرطة الأوروبية (اليوروبول) والأمم المتحدة ومختلف مكاتب الادّعاء العام الوطنية.

مقاربة شاملة

منذ البداية، كانت رؤيتنا هي إنشاء عمليات عدالة انتقالية شاملة لسوريا، وإعطاء الأولوية للشعب السوري، والتركيز على ما من شأنه أن يقدّم مساعدة ملموسة للسوريين. وتحقيقاً لهذه الغاية، فقد شارك فريقنا في أنشطة وبرامج مختلفة لدعم الشعب السوري. وبينما تقدّم بعض المنظمات خدمات أو مساعدات إنسانية ضرورية للغاية، نحاول مساعدة السوريين داخل سوريا وخارجها لفهم حقوقهم والدفاع عنها والمطالبة بها.

كان الاختفاء القسري للمعتقلين من أهم القضايا التي واجهتها سوريا على مرّ التاريخ. وإن هذه القصة قديمة قدم تاريخ سوريا الحديث. لقد كنتُ أنا ضحية للاختفاء القسري مع والدي عندما تم اعتقالنا في سوريا في عام ٢٠٠٦. وفي الإجابة على العديد من الاستفسارات التي تقدّمت بها عائلتي، أنكرت الحكومة السورية أي معرفة بمكان وجودنا. لقد كانت هذه التجربة هي التي ألهمت المركز السوري للعدالة والمساءلة لإطلاق برنامج شامل للأشخاص المفقودين والمختطفين من قبل تنظيم داعش في عام ٢٠١٩. ومنذ ذلك الحين، جمع المركز السوري للعدالة والمساءلة مئات المقابلات مع عائلات المفقودين، وأجرى تحقيقات سياقية في حوادث الاختطاف والاحتجاز من قبل داعش، وأجرى تحليلاً لوثائق داعش التي تحوي تفاصيل لهذه الممارسات.

ومن خلال هذه الأنواع من البرامج والتحقيقات، اكتشفنا قضايا جديدة كانت بحاجة ماسة إلى الاهتمام الدولي. حيث قادنا تحليلنا لقوانين الملكية في سوريا إلى المناصرة من أجل آلية لاسترداد الممتلكات للسوريين لإدراجها في مفاوضات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة. وعلى غرار ذلك، ومع تسبب العقوبات الدولية ضد الحكومة السورية في صعوبات مالية للسوريين العاديين، فقد شاركنا من خلال تحليل العقوبات والعمل مع العديد من الحكومات الدولية لتقديم توصيات يمكن أن تحافظ على عقوبات قوية على الحكومة السورية مع تقليل الضرر الذي يلحق بالشعب السوري.

لطالما اعتقدنا أننا يمكن أن نكون صوت السوريين الذين لا صوت لهم، ونحمل مطالبهم ونمثلهم بصدق في المحافل الدولية. نحن نؤمن بشدة بحق كل سوري في معرفة ما يحدث بالضبط فيما يتعلق بالنزاع السوري، وتدابير العدالة والمساءلة، ومفاوضات السلام التي تقودها الأمم المتحدة. في العام الماضي، نشر فريق المركز السوري للعدالة والمساءلة أكثر من ١,٥٠٠ صفحة من سجلات محاكمة كوبلنتس لضابط المخابرات السوري السابق أنور رسلان. وبدأنا مؤخراً مدونة صوتية باللغة العربية لإطلاع السوريين على ما يحدث في محاكمة الطبيب السوري علاء م. المتهم باستخدام خبرته الطبية في تعذيب المعتقلين.

خلال السنوات العشر الماضية، لم نستثن أي دولة من انتقادنا لانتهاكاتها لحقوق الشعب السوري. بدءاً من الإشارة إلى انتهاكات تركيا لحقوق الإنسان في شمال سوريا، مرورا بتسليط الضوء على الولايات المتحدة لانتهاكاتها للقانون الدولي أثناء حملتها ضد تنظيم داعش والمطالبة ببرنامج تعويضات برعاية أمريكية، إلى إحالة اليونان إلى المحكمة الجنائية الدولية بشأن صدّ قوارب اللاجئين السوريين وإعادتهم إلى البحر وارتكاب انتهاكات منهجية ضد طالبي اللجوء في اليونان.

في مكتب المركز السوري للعدالة والمساءلة في واشنطن العاصمة، نقول مازحين إن «قائمة البلدان التي يمكننا زيارتها أو التحدث إليها آخذة بالتناقص شيئاً فشيئاً». ومع ذلك، فإن قائمة البلدان التي تدعم عملنا والتي تشهد على مصداقيتنا وعدم تحيّزنا آخذة في الازدياد أيضاً، ونحن ممتنون للدعم الذي تقدّمه لنا.

وعلى مدى السنوات العشر الماضية، شاركنا في العديد من النقاشات الصعبة مع الحكومات، ومع مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا، ومع الفئات السورية المستهدفة. نحن نبذل قصارى جهدنا للدفع نحو خطة تخدم السوريين وتخدم مصلحة الشعب السوري على المدى الطويل. ولا ينتابنا أسف لأي من المحادثات الصعبة التي أجريناها أو بعض الخطوات الجريئة التي اتخذناها. وإن عاد الوقت إلى الوراء، فسنكون هنا، ونتخذ نفس الخطوات مرة أخرى، إن لم يكن أكثر.

أود أن أشكر أصدقاءنا وداعمينا من السوريين الذين تابعوا عملنا ودعموه في العام الماضي. وأود أن أشكر مانحينا الحاليين والسابقين الذين جعلوا هذا العمل ممكناً خلال السنوات العشر الماضية.

والأهم من ذلك، أود أن أشكر أعضاء فريق المركز السوري للعدالة والمساءلة داخل سوريا وأوروبا وفي المقر الرئيسي في واشنطن العاصمة على عملهم الجاد وتفانيهم ودعمهم. لقد مرّت منظمتنا بالعديد من التحديات في السنوات العشر الماضية، وكان المركز السوري للعدالة والمساءلة يدعم دائماً القيام بما هو أفضل لصالح السوريين.

محمد العبد الله
المدير التنفيذي

أبو مالك، أحد الناجين من هجوم كيماوي وقع في هذا الموقع عام ٢٠١٣، يستخدم عكّازه للسير على طول شارع مهجور في عين ترما، الغوطة الشرقية بالقرب من دمشق. © بسام خبية

المقدّمة

"حالة العدالة في سوريا، ٢٠٢٢" هو التقرير السنوي الثالث الصادر عن المركز السوري للعدالة والمساءلة والذي يتناول بالتفصيل انتهاكات حقوق الإنسان ضد السوريين في عام ٢٠٢١، فضلاً عن سُبل تحقيق العدالة والمساءلة. ويُطلِع هذا التقرير السوريين والمجتمع الدولي على الانتهاكات والجهود المبذولة لزيادة المساءلة وإنهاء أحد عشر عاماً من الإفلات من العقاب.

مع احتفال المركز السوري للعدالة والمساءلة بمرور عشر سنوات على تأسيسه ومع دخول النزاع السوري عامه الثاني عشر، بدأت الدول في تطبيع العلاقات مع الحكومة السورية ومحاولة إجبار اللاجئين السوريين على العودة، على الرغم من النزاع المستمر والانتهاكات التي تقرّها الحكومة. وبموجب القانون الدولي، يتعيّن على الدول توفير اللجوء للأفراد الذين يواجهون الاضطهاد، وليس إعادتهم إلى مكان تتعرض فيه حياتهم وحريتهم للتهديد. وإن الخطوات المتخذة لتطبيع العلاقات وإضعاف حماية طالبي اللجوء، والتي سنأتي على تفصيلها لاحقاً في التقرير، تغضّ الطّرف عن الإفلات من العقاب ويجب وقفها وعكس مسارها لضمان سلامة اللاجئين السوريين.

استمرت العقوبات الاقتصادية الهادفة إلى تثبيط الانتهاكات المستقبلية في سوريا في التطور في عام ٢٠٢١. وفي حين يجب على الحكومات المنفذة أن تولي العناية الواجبة لضمان أن العقوبات لا تضر بالمدنيين السوريين أو تعرقل تقديم المساعدات الإنسانية، يرى المركز السوري للعدالة والمساءلة أنه يجب أن تظل العقوبات سارية وأن يتم توسيع نطاقها لتشمل الأفراد الذين يواصلون انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي، متضمنا المناطق التي تحتلها تركيا في شمال سوريا.

يسلط هذا التقرير الضوء أيضاً على الانتهاكات التي ارتكبتها جهات متعددة في سوريا، وتشمل الانتهاكات ضد الأطفال، والاعتقال والاختفاء القسري، وإعادة اللاجئين وترحيلهم، والمساكن والأراضي والممتلكات، والاتّجار بالمخدرات. ومع ذلك، فإن عمليات العدالة من خلال الولاية القضائية العالمية قد جلبت أيضاً قدراً من الأمل للضحايا والناجين. ويقدّم النصف الثاني من التقرير تحديثات حول آليات وجهود العدالة، بينما يسلط الضوء أيضاً على التوثيق والحِراك وتخليد الذكرى والبحث عن الحقيقة. ويختتم المركز السوري للعدالة والمساءلة بسلسلة من التوصيات القابلة للتحقيق لصانعي السياسات بناءً على الظروف السائدة.

غسيل منشور في مبنى مدمر في دوما، الغوطة الشرقية بالقرب من دمشق. © بسام خبية

الانتهاكات

إدلب

استمرّ القصف والضربات الجوية من قبل الحكومة السورية وروسيا في محافظة إدلب شمال غرب سوريا عام ٢٠٢١، رغم وقف إطلاق النار الروسي التركي الموقّع في آذار/مارس ٢٠٢٠. واستمرّت هذه الهجمات بذريعة عملية مكافحة الإرهاب ضد الجماعات المسلحة المسيطرة على المحافظة، ومنها هيئة تحرير الشام. وفي الواقع، استمرت العمليات الجوية والبرية في استهداف البنى التحتية المدنية، وألحقت أضراراً بالمستشفيات والمدارس ومنشآت الغاز، وحالت دون إيصال المساعدات الإنسانية الحيوية.

قصفت الحكومة عدة مستشفيات في عام ٢٠٢١، مما أدى إلى وقوع إصابات فضلاً عن الإغلاق الدائم للمنشآت وتدمير المعدات الطبية، التي تعاني من نقص. وفي آذار/مارس ٢٠٢١، تعرّض مستشفى الأتارب[١] لقصف مدفعي من قبل الحكومة، مما أدى إلى مقتل موظفين ومرضى في المستشفى وكذلك إغلاق هذا المرفق. وفي ١٢ حزيران/يونيو، ٢٠٢١، قُتل ١٨ شخصاً وأصيب عدد آخر في قصف مدفعي حكومي على مستشفى الشفاء[٢] الذي تعرّض للقصف ثلاث مرات منذ عام ٢٠١٩. وكان المستشفى، أحد أكبر المرافق الطبية في شمال سوريا، مسؤولاً عن استقبال ما معدله ١٥,٠٠٠ مريض سنوياً[٣] ولكن تم إجبارهم على الإغلاق نتيجة للهجوم. ومع انهيار البنية التحتية لمستشفيات إدلب، يتناقص عدد الأماكن الآمنة التي يقصدها السوريون لتلقي العلاج، وهي أزمة تفاقمت بسبب الانتشار السريع لجائحة كوفيد-١٩.

كان معبر باب الهوى الحدودي على الحدود التركية السورية، وهو آخر ممر دائم لإيصال المساعدات الإنسانية، أساسياً في إيصال المساعدات إلى المنطقة الشمالية الغربية. فقد زوّد محافظة إدلب بالمواد الغذائية والطبية، حيث يُقدّر عدد المدنيين المعتمدين عليه بثلاثة ملايين.[٤] وفي حين أن قرار الأمم المتحدة رقم ٢٥٨٥[٥] يُمدّد فترة تفويض طريق المساعدات الإنسانية حتى مطلع عام ٢٠٢٢، فإن الغارات الجوية تجعل سلوكه محفوفاً بالمخاطر. وفي آذار/مارس ٢٠٢١،[٦] زُعم أن روسيا أطلقت صواريخ بعيدة المدى بالقرب من معبر باب الهوى الحدودي. حيث قُتل شخص وجُرح العديدون، واشتعلت النيران في ١٢ شاحنة في طريقها إلى إدلب محملة بسلع منقذة للأرواح. واستهدفت هجمات أخرى شنتها روسيا وقوات الحكومة السورية المنطقة المحيطة بإدلب وباب الهوى، وألحقت أضراراً بالطرق وغيرها من البُنى التحتية الحيوية للغذاء والماء.[٧] ولا تهدّد الهجمات على طرق التوصيل سلامة المدنيين فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى تفاقم نقص الغذاء والأزمة الطبية في إدلب.

إن الهجمات المستمرة على السكان المدنيين والبنية التحتية، ومنها استهداف المرافق الطبية، هي انتهاكات واضحة للقانون الإنساني الدولي وتشكل في معظم الحالات جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وهناك حاجة ماسة إلى وقف إطلاق نار جديد ونافذ في إدلب، فضلاً عن زيادة المساعدات الدولية، متضمنة الإمدادات الطبية. وينبغي مساءلة الجناة، في كل من الحكومتين السورية والروسية، عن الهجمات المستمرة.

عمليات الإعادة والترحيل

في عام ٢٠٢١، استمر اللاجئون السوريون، المقيمون في دول الجوار وأوروبا، في مواجهة انعدام الأمن بسبب تزايد تهديدات الترحيل والاحتجاز وطرق الهجرة المليئة بالمصاعب. واستمرّ رهاب الأجانب في لعب دور في سياسات العديد من الدول الأوروبية المناهضة للاجئين، والتي تزداد تعقيداً بسبب النقاشات حول تطبيع العلاقات مع الحكومة السورية. وفي دول الجوار، واجه السوريون تحديات في الاعتراف بوضعهم كلاجئين واحترام ذلك الوضع، وهو ما يُعد انتهاكاً واضحاً لقوانين اللاجئين وحقوق الإنسان.

في حزيران/يونيو، نشر المركز السوري للعدالة والمساءلة تقريراً بعنوان «بلا رحمة: خطر الإعادة القسرية إلى سوريا»، يشرح بالتفصيل التهديدات التي يواجهها العائدون لدى عودتهم. ويعتبر هذا التقرير بمثابة أداة للحكومات والسوريين لاتخاذ قرارات آمنة فيما يتعلق بسياسة العودة ووضع سياسات تحترم القوانين الدولية.

خارطة تهديد اللجوء السوري ٢٠٢١

حتى ٢٠٢١/١٢/٣١

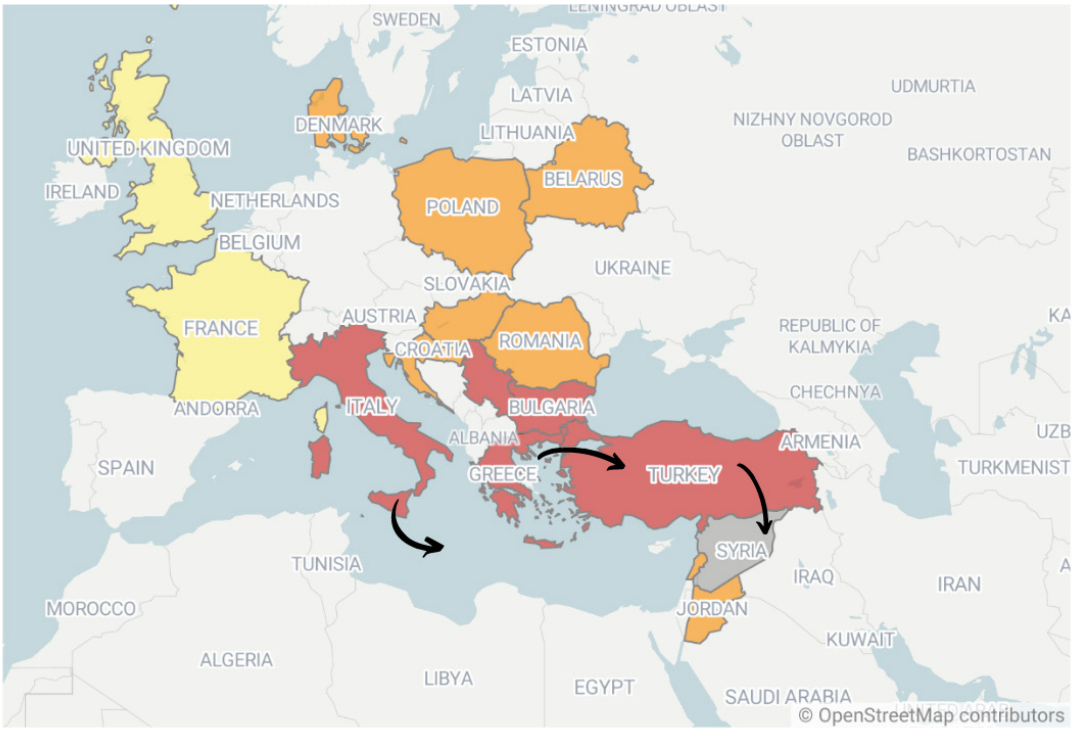

*قامت الدول مثار القلق المحتمل بإنفاذ سياسات عملت على نقل مسؤوليات اللجوء إلى دول أخرى أو تنفّذ سياسات شُرَطية تعرض اللاجئين للخطر.

Created with Datawrapper

واجه اللاجئون في الدول المجاورة لسوريا ازدياداً في معدلات رهاب الأجانب وتهديدات بالترحيل. وزعمت السلطات التركية أن ٤٥٠,٠٠٠ شخص عادوا طواعية إلى سوريا،[٨] في حين قدّرت مفوضية اللاجئين عدد العائدين بنصف هذا العدد.[٩] وبغض النظر، وصف العديد من اللاجئين السوريين أنهم يعانون من ظروف معيشية واحتجاز متدنية، وإن المفارقة في هذا المقام هو أن هذه الظروف تجعل من سوريا أكثر جاذبية من تركيا، وذلك على الرغم من مخاطر التعرّض للاضطهاد في سوريا.[١٠] ووفقاً للمقابلات التي أجراها المركز السوري للعدالة والمساءلة، عانى العديد من العائدين من الاحتجاز لشهور في تركيا دون أي اتصال مع الخارج إلى أن عُرض عليهم خيار التوقيع على وثيقة والعودة «الطوعية» إلى سوريا. وشعر من تمت مقابلتهم أن خيارهم الوحيد هو العودة إلى سوريا، وذلك نظراً لوجود أمل ضئيل في المستقبل. ومع ذلك، فإن إجبار السوريين على الاختيار بين السجن والعودة إلى حالة الاضطهاد لا يشكل عودة طوعية. وعلى غرار ذلك، في لبنان، لم يتم تسجيل العديد من السوريين بسبب السياسات الحكومية، ولا يجدون سوى القليل من الدعم في مواجهة الانهيار الاقتصادي واسع النطاق الذي يؤثر على الجميع في البلد.[١١]

في أوروبا، حاولت الدنمارك واليونان نقل مسؤوليتيهما عن اللاجئين السوريين إلى دولة ثالثة وتيسير العودة إلى سوريا عبر طرق غير مباشرة. في أيار/مايو ٢٠٢١، أقرت الدنمارك قانون الأجانب الدنماركي لإرسال اللاجئين، وفيهم السوريون، إلى دولة ثالثة لفحص طلبات اللجوء. وأعلنت اليونان، التي قامت بعمليات صدّ غير قانونية للاجئين،[١٢] أن تركيا دولة آمنة للعودة، على الرغم من وجود أدلة دامغة على عكس ذلك.[١٣]

وفي أماكن أخرى، تجاهلت الحكومات الأوروبية محنة طالبي اللجوء الجدد، ومنهم السوريون. في تشرين الثاني/نوفمبر، أمضى السوريون أسابيعاً على الحدود بين بولندا وبيلاروسيا يعيشون في ظروف باردة وقاسية أثناء انتظارهم لتقديم أوراق اللجوء.[١٤] وإن صدّ اللاجئين ورفض قبول طلبات اللجوء ينتهك القانون الدولي للاجئين والقانون الدولي العرفي في حين أن الافتقار إلى المأوى ينتهك المبادئ الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي.

إن سوريا ليست دولة آمنة للعودة. حيث يواجه السوريون الاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب. إذ يُنظر إلى فعل مغادرة البلاد على أنه عمل معادٍ للحكومة ويتم التعامل مع العديد من العائدين كمجرمين. وغالباً ما يجد العائدون الذين يمتلكون منازل وأنشطة تجارية بأن ممتلكاتهم قد صودرت أو دُمّرت. لم تضمحل دوافع الهجرة، بل ويواجه العديد من السوريين مخاطر أمنية جسيمة إذا أجبروا على العودة.[١٥]

قدّم المركز السوري للعدالة والمساءلة مذكرة ثانية إلى المحكمة الجنائية الدولية يحث فيها المدعي العام على فتح تحقيق في الطريقة التي يتم بها معاملة اللاجئين على الحدود اليونانية التركية من قبل السلطات اليونانية وفرونتِكس. وتأتي هذه المذكرة لتبني على البلاغ الأول الذي تم تقديمه مشفوعاً بأدلة جديدة من الميدان.

الانتهاكات التركية

واصلت القوات التركية والجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا ارتكاب الانتهاكات في سوريا وضد السوريين في الخارج عام ٢٠٢١.

المناطق الخاضعة للسيطرة التركية

نظراً لهياكل القيادة المشتركة مع الجيش الوطني السوري، يقع على عاتق تركيا التزام بمنع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي يرتكبها أفراد الجيش الوطني السوري ومقاضاة مرتكبيها. وتعمل تركيا، بدعم من الجيش الوطني السوري، كقوة احتلال في المناطق السورية الخاضعة لسيطرتها. وعلى هذا النحو، يجب على تركيا أن تلتزم باتفاقية جنيف الرابعة.[١٦] ومع ذلك، استمر أعضاء الجيش الوطني السوري في ارتكاب جرائم حرب في المناطق التي تسيطر عليها تركيا في سوريا في عام ٢٠٢١، وانتهكت تركيا مراراً وتكراراً التزاماتها بصفتها قوة احتلال.

ويشير تقرير حديث عن الاعتقال غير القانوني في سوريا صدر عن لجنة التحقيق الدولية إلى أنه في عام ٢٠٢١، كان الجيش الوطني السوري مسؤولاً عن اعتقالات تعسفية في المناطق التي تسيطر عليها تركيا في سوريا.[١٧] وفي ضوء انهيار الليرة التركية، ورد أن العديد من فصائل الجيش الوطني السوري قد زادت بشكل كبير من أعمال النهب والسلب والانتهاكات الأخرى التي تؤثر على المجتمع المدني.[١٨] وبالإضافة إلى ذلك، فشلت تركيا في توفير الإمدادات الأساسية للأشخاص الذين يعيشون في شمال سوريا والاستجابة بشكل مناسب لأزمة العملة والأزمة الصحية التي تتسبب بها جائحة كوفيد-١٩. [19]

المرتزقة

والتزام تركيا بمنع الانتهاكات التي يرتكبها الجيش الوطني السوري وملاحقتها قضائياً يتعلق كذلك بتجنيد المرتزقة من قبل بعض فصائل الجيش الوطني السوري المدعومة مباشرة من القوات التركية. وإن تركيا ليست ملزمة باتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بالمرتزقة، والتي تحظر تجنيد المرتزقة، وذلك لأن الاتفاقية لا تشكل القانون الدولي العرفي ولأن تركيا ليست من الدول الموقعة.[٢٠] ومع ذلك، فإن إرسال المرتزقة إلى ليبيا يشكل انتهاكاً لحظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن على ليبيا.[٢١]

وفي هذه الأثناء، تشير التقارير إلى أنه منذ عام ٢٠١٩، أرسلت تركيا مرتزقة إلى ليبيا، وفي أواخر عام ٢٠٢٠، أرسلت مرتزقة إلى النزاع في ناغورنو كاراباخ.[٢٢] وأرسل الفريق العامل التابع للأمم المتحدة والمعني بمسألة استخدام المرتزقة عدة رسائل إلى الحكومة التركية طالبها فيها بالتحقيق في تجنيد المرتزقة بواسطة الجيش الوطني

السوري والوقف الفعال لهذه الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي.[٢٣] ومع ذلك، لم تلقِ تركيا بالًا لهذه الدعوات، وأخفقت حتى الآن في الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي بوقف استخدام المرتزقة من شمال سوريا في النزاعات الخارجية. حتى أن تركيا زادت عدد المرتزقة السوريين في ليبيا بمقدار ١,٥٠٠ رجل عام ٢٠٢١، بالإضافة إلى ٧,٠٠٠ من المرتزقة بقوا في ليبيا طوال عام ٢٠٢١.[٢٤]

المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد)

كما زادت تركيا إنتاجها من الطائرات بدون طيار عام ٢٠٢١ واستخدمتها ضد عناصر وحدات حماية الشعب الكردية في شمال شرق سوريا، وهي منطقة تخضع حالياً لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية.[٢٥] وجاءت هذه الضربات في إطار سلسلة اغتيالات لمسؤولين رفيعي المستوى في وحدات حماية الشعب نفذتها القوات التركية في مناطق خارجة عن سيطرتها.

في أيار/مايو ٢٠٢١، نشر المركز السوري للعدالة والمساءلة وسوريون من أجل الحقيقة والعدالة تقريراً بعنوان "الارتزاق في سوريا: التجنيد الاستغلالي وإثراء الميليشيات الإجرامية" الذي يشرح بالتفصيل التجنيد الاستغلالي للسوريين واستغلالهم كمرتزقة في نزاعات خارجية.

الانتهاكات بحق الأطفال

استمرّ الأطفال السوريون في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان طوال عام ٢٠٢١. وبينما شكلت الانتهاكات المباشرة جزءاً من الانتهاكات ضد الأطفال في عام ٢٠٢١، يجب توسيع نطاق الانتهاكات ليشمل التأثير الأكثر تحديداً للانتهاكات غير المباشرة على الأطفال. إن الاعتراف بالمدى الكامل الذي عانى منه الأطفال من النزاع سيكون أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على السجل التاريخي، فضلاً عن جبر الضرر وإعادة تأهيل الضحايا القُصّر والناجين والجناة.

القانون رقم ٢٠٢١/٢١

في آب/أغسطس ٢٠٢١، أصدرت الحكومة السورية القانون رقم ٢٠٢١/٢١ بشأن حقوق الطفل.[٢٦] وبينما يبدو أن القانون يوسع من نطاق الحماية للأطفال ظاهرياً، فإن تطبيقه المحدود يشير إلى أن الوضع الذي يواجه الشباب السوريين بعيد كل البعد عن التحسّن.[٢٧] وتتناول سُبل الحماية الممنوحة بموجب القانون: الجنسية، والإساءة للطفل وسوء معاملته، وزواج الأطفال، وتجنيد الأطفال، والأطفال ذوي الإعاقة. غير أن هذه الأحكام تفسح المجال لسياسات وممارسات تبقى موضع شك. على سبيل المثال، تنص المادة ٥ على أن لكل طفل الحق في أن يكون له جنسية، لكنها لا توضح ما إذا كان يمكن للأم السورية أن تمنح الجنسية لطفلها، وهذا يأتي على النقيض من الممارسة المعتادة التي تنص على أن الجنسية لا يتم اكتسابها إلا من خلال الأب.[٢٨] وتحظر المادة ٣١ استخدام الأطفال في الإعلانات أو وسائل الإعلام بطريقة تنتهك خصوصيتهم، فضلاً عن تداول الصور أو مقاطع الفيديو التي قد تؤذي الطفل. رغم ذلك، هناك مخاوف من أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي توثق الانتهاكات ضد الأطفال سيتم إخضاعها للمسؤولية ظلماً بموجب هذا القانون. وبالإضافة إلى ذلك، تحظر المادة ٥١ كافة التدابير التي تنطوي على أي شكل من أشكال العنف أو المعاملة القاسية أو المهينة للأطفال، بينما تواصل الحكومة السورية ارتكاب الانتهاكات بحقّ القُصّر، ومنها الاحتجاز التعسفي والتعذيب.[٢٩]

أطفال داعش

في الوقت الذي ترفض فيه الدول أن تعيد أطفال عناصر داعش من مخيمات شمال شرق سوريا إلى أوطانهم، يقبع الأطفال القُصّر في ظروف مزرية مهيأة لسوء المعاملة والانتهاكات.[٣٠] وفي مخيم الهول، غالباً ما يتم احتجاز الصِّبية البالغين من العمر ١٢ عاماً على أساس منطق أن العزلة قد تضيّق الخناق على التطرف.[٣١] حيث يضع المسؤولون هؤلاء الأطفال في منطقة منفصلة عن الجزء الرئيسي من المخيم حيث الغذاء والماء غير كافيين، وتنتشر الأمراض المعدية على نطاق واسع.[٣٢] وبحسب منظمة «أنقذوا الأطفال»،

توفي ٦٢ طفلاً لأسباب مختلفة في الهول في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، وقُتل ٧٣ شخصاً، بينهم طفلان.[٣٣] وتم فصل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن عامين والذين يحتاجون إلى الحصول على الرعاية الصحية خارج المخيم عن أمهاتهم أو مقدمي الرعاية وتم نقلهم إلى خدمات الرعاية الصحية من قبل قوات أمن مسلحة.[٣٤] وفي الوقت نفسه، في مخيم روج، كانت ٥٥٪ من العائلات على دراية بعمل الأطفال دون سن ١١ عاماً.[٣٥]

دوما: رجل يحمل طفلا قال إنه نجا من قصف من قبل القوات الموالية للأسد في بلدة دوما المحاصرة بالغوطة الشرقية قرب دمشق.
© بسام خبية

الأطفال الجناة

لا يزال السؤال حول كيفية التعامل مع الأفراد دون السن القانونية الذين ارتكبوا انتهاكات في سوريا يبحث عن إجابة. من الناحية النظرية، ينبغي أن تطبّق الدول معايير أقرب إلى قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث.[٣٦] ولكن على أرض الواقع، يواجه المدّعون العامّون تحدياً في الموازنة بين التزامهم بقضاء الأحداث وخطورة الجرائم التي يرتكبها الأطفال الجناة. ويُعتبر هذا التحدي مهولاً بشكل خاص فيما يتعلق بالأطفال والبالغين السوريين الذين ارتكبوا جرائم وهم أطفال – وكثير منهم تعرضوا لعوامل خارجية أدّت بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تجنيدهم من قبل جماعات إرهابية. وبالنسبة لهؤلاء الأفراد على وجه الخصوص، يُعد فصل إعادة التأهيل عن الإجراءات العقابية على أساس كل حالة على حدة أمراً بالغ الأهمية لتحقيق التوازن بين التهديدات المحتملة التي يشكلها الأطفال وفرصة تعافيهم.

المعتقلون والاختفاء القسري

تستمر الحكومة السورية والجهات الفاعلة غير الحكومية في ممارسة الاعتقال والاختفاء القسري والجرائم المرتبطة به، ومنها التعذيب والعنف الجنسي، كشكل من أشكال الترهيب والسيطرة والابتزاز. في عام ٢٠٢١، تم اعتقال وإخفاء العديد من المدنيين، بينما ظل آلاف آخرون في عداد المفقودين وما تزال عائلاتهم بانتظار أخبار عن مصيرهم.

لا تزال الحكومة السورية هي الجاني الرئيسي في هذه الجرائم وإن أي تصور لوجود ولاء للمعارضة يمكن أن يعرّض المدنيين لخطر الانتقام. ويتعرض العائدون لخطر داهم حيث يُنظر إلى اختيارهم مغادرة سوريا بعين الريبة. ويجد السوريون الذين يوقّعون على اتفاقات تسوية الأوضاع أو اتفاقات المصالحة أن هذه الجهود لا تقدم أي ضمان للحماية من الانتهاكات.[٣٧] حيث تواصل الحكومة السورية حجب المعلومات عن مصير المفقودين، مع اضطرار العديد من العائلات للبحث عن معلومات عن أحبائهم عبر طرق غير مباشرة، وغالباً ما يدفعون رشاوى باهظة.[٣٨] وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، أصدرت وزارة العدل التعميم رقم ٣٠ الذي يطالب عائلات المفقودين بالحصول على تصريح أمني للحصول على توكيل رسمي فيما يتعلق بشؤون أحبائهم. ومن شأن هذا النظام الجديد أن يزيد من تعقيد حياة العائلات، ويخضعهم لمزيد من التدقيق الحكومي ولإساءات محتملة.[٣٩]

كما يستمر الاحتجاز والاختفاء القسري على أيدي الجهات الفاعلة غير الحكومية. حيث تستمر هيئة تحرير الشام في ممارسة الاحتجاز والتعذيب كأداة لترهيب الصحفيين والنشطاء السياسيين، وخاصة النساء.[٤٠] وفي الشمال الغربي، يقوم الجيش الوطني السوري التابع لتركيا باحتجاز المدنيين بانتظام، حيث يستهدف تحديداً الأكراد وأولئك الذين لديهم صلات مفترضة بالإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. واتُهمت كتائب متعددة في الجيش الوطني السوري بالتعذيب والعنف الجنسي داخل مراكز الاحتجاز.[٤١]

كما أن قوات سوريا الديمقراطية متواطئة في عمليات الاعتقال التعسفي للمدنيين. وغالباً ما تستند هذه الاعتقالات إلى اتهامات بوجود صلات بتنظيم داعش،[٤٢] لكنها استهدفت أيضاً صحفيين ونشطاء.[٤٣] وعلاوة على ذلك، تواصل قوات سوريا الديمقراطية احتجاز آلاف السوريين والأجانب ممن لديهم ارتباط بداعش في السجون ومخيمي الهول وروج دون خطط واضحة لمحاكمتهم أو إعادة إدماجهم. وليس لدى معظم المعتقلين المتهمين بالانتماء إلى داعش أي اتصال بالعالم الخارجي، مما دفع عائلات المخطوفين من قبل داعش للتساؤل عمّا إذا كان أحباؤهم قد تعرضوا للاعتقال عن غير قصد إلى جانب من قاموا باختطافهم. وعندما تفرج قوات سوريا الديمقراطية عن المحتجزين، فإنها تفعل ذلك غالباً لأسباب سياسية – – بل حتى مقابل الرشاوى، كما اقترحت تقارير إعلامية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ – وليس بناءً على إجراءات قضائية متأصلة في الإجراءات القانونية الواجبة.[٤٤]

لا يزال كل من الإفراج عن المعتقلين والمعلومات المتعلقة بمصير المفقودين في صميم المطالب بالعدالة.

درعا

منذ تموز/يوليو ٢٠٢١ تصاعدت وتيرة العمليات العسكرية في درعا آخر معقل للمعارضة السورية في جنوب سوريا. في السنوات السابقة، حدث انفراج في درعا بسبب الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة واتفاقات وقف إطلاق النار.[٤٥] وشمل ذلك إجلاء المقاتلين والمدنيين الذين رفضوا التسوية إلى شمال غرب البلد، وإعادة انتشار واسع للجيش العربي السوري، ومصادرة الأسلحة. وتم إبرام هذه الاتفاقات برعاية روسية.

واتسم فشل ما يسمى باتفاقات المصالحة في درعا بالاعتقالات التعسفية لنشطاء ومدنيين، وعدة اغتيالات لقادة جماعات مسلحة، وقصف متكرر من قبل قوات الحكومة السورية. وبعد هذا النزاع الأولي، تصاعدت التوترات مرة أخرى في بداية حزيران/يونيو ٢٠٢١ عندما فرضت القوات الحكومية السورية حصاراً خانقاً على أحياء مدينة درعا وعدة مناطق أخرى في المحافظة. وكان هذا التصعيد العسكري أبرز أعمال العنف التي شهدتها محافظة درعا خلال السنوات الثلاث الماضية، وأدى إلى مقتل العديد من المدنيين بينهم أطفال.

وازدادت الأوضاع الإنسانية سوءاً مع استمرار المناوشات المتقطعة والقصف المتبادل، مع تشديد القوات الحكومية السورية تدريجياً حصارها على درعا البلد. ودفع التصعيد أكثر من ١٨ ألف شخص للفرار من درعا البلد في غضون شهر، بحسب الأمم المتحدة.[٤٦] حيث استولت القوات الحكومية على منازل مدنية وطردت سكانها

دَرْعَا - صورة من تصوير محمود سليمان على موقع Unsplash

وسرقت الممتلكات. واستُهدف مستشفى درعا الوطني في درعا المحطة بقصف مدفعي لقوات الحكومة. وشنت جماعات المعارضة المسلحة هجمات مضادة على عدة مناطق بريف محافظة درعا، وأسرت العشرات من جنود القوات الحكومية.

وبعد فشل العديد من المحاولات والاتفاقات، توصلت قوات المعارضة والحكومة السورية إلى اتفاق برعاية روسية أدى إلى بسط قوات الحكومة السورية سيطرتها على جميع أنحاء محافظة درعا في ٨ أيلول/سبتمبر، ٢٠٢١. نص الاتفاق[٤٧] على أن تكون السيطرة على المعابر الحدودية والأسلحة الخفيفة والمتوسطة من اختصاص الحكومة السورية. كما سمح بانتشار الجيش السوري والشرطة العسكرية الروسية في المنطقة، لكنه

نص على أن تفرج الحكومة عن المعتقلين. لم يكن هناك تنفيذ حقيقي لهذا الاتفاق، حيث لا يزال معظم المعتقلين رهن الاعتقال، ولم يتم إطلاق سراح سوى عدد قليل جداً حتى وقت نشر هذا التقرير. وأدى الاتفاق إلى نزوح من رفض شروط التسوية إلى شمال سوريا في مناطق سيطرة قوات المعارضة. كما تم تسوية أوضاع المطلوبين للخدمة العسكرية الإجبارية شريطة التحاقهم بالجيش بعد ذلك.

وفي نهاية القصف المتواصل لقوات الحكومة السورية، كانت الحصيلة مقتل ٤٠ شخصاً ونزوح قرابة ٨٠ شخصاً إلى شمال سوريا.[٤٨] وبعد قرابة ثلاثة أشهر على بدء اتفاق المصالحة، سيطرت الحكومة السورية على أحياء مدينة درعا البلد ومناطق أخرى في المحافظة. ولا يزال الوضع الأمني وتقارير حقوق الإنسان الواردة من المنطقة مقلقة، ومنها تقارير عن استمرار الاعتقالات التعسفية والاغتيالات وقتل قادة المعارضة ونشطاء حقوق الإنسان. لذلك، من الواضح أن اتفاق المصالحة لم يتم تنفيذه بعد، على فرض وجود نية للقيام بذلك منذ البداية.

المساكن والأراضي والممتلكات

في عام ٢٠٢١، واصلت أطراف متعددة في النزاع السوري انتهاك حقوق السوريين في المساكن والأراضي والممتلكات بطرق تعيق عودة السوريين إلى البلد وتؤدي إلى تفاقم النزوح القسري. وكانت الحكومة السورية هي الجاني الأكبر لأنها تسعى إلى إحداث تغيير ديموغرافي من خلال الهدم الاستراتيجي لمساكن أولئك الذين نزحوا في النزاع أو إعادة توزيع ممتلكاتهم. وعلى الرغم من أن العقوبات والأزمة الاقتصادية أوقفت معظم مشاريع إعادة التطوير الكبيرة، إلا أن المشاريع العقارية حول دمشق وحلب قامت بالتجريف والهدم بلا هوادة، مما رسّخ النزوح في زمن الحرب في مساكن عشوائية.[٤٩]

وفي مطلع عام ٢٠٢١، هدّدت الحكومة بمصادرة ممتلكات العائلات السورية التي فرّ أقاربها من الخدمة العسكرية ولم يدفعوا رسوم الإعفاء الجائرة المفروضة بالدولار الأمريكي. وتوفر الأصول المصادرة ورسوم الإعفاء إيرادات وعملة أجنبية للحكومة التي تعاني من ضائقة مالية، والتي تستهدف اللاجئين السوريين غير القادرين على الدفاع عن الأصول التي يمتلكونها.[٥٠] كما أصدرت الحكومة مرسوماً يقضي بإيداع الودائع في بنوك سورية لعمليات نقل الممتلكات، مما يجعلهم عرضة لتصاريح أمنية تمييزية وقوانين مكافحة الإرهاب التي تستغلها الحكومة لتبرير مصادرة الممتلكات.[٥١] وأخيراً، في جميع أنحاء الأراضي التي تم استعادتها في حلب وأماكن أخرى، قامت القوات الموالية للحكومة ببيع ممتلكات المدنيين النازحين بالمزاد العلني وجمع إيجارات قسرية من السكان على الأراضي الزراعية.[٥٢]

وحدثت أنواع مماثلة من انتهاكات المساكن والأراضي والممتلكات على نطاق أصغر في الشمال الغربي الخاضع لسيطرة تركيا. حيث واصلت الجماعات المسلحة المحلية المدعومة من تركيا نهب ممتلكات المدنيين ومصادرتها.[٥٣] وفي الربيع وثّق ناشطون إعلاميون في عفرين بناء مجمعات سكنية جديدة على أراضي مجتمعات كردية نزحت بسبب الحملات العسكرية بقيادة تركيا.[٥٤] وعلى الرغم من أن هذه المجمعات تهدف إلى إيواء النازحين السوريين، إلا أنها تساهم في التغيير الديموغرافي القسري في شمال غرب سوريا من خلال إحلال سكان عرب جدد ومنع عودة المجتمعات الكردية النازحة.

في أماكن أخرى من سوريا، سعت هيئة تحرير الشام أيضاً إلى تحصيل عائدات بشكل غير قانوني من ممتلكات السوريين من خلال تحصيل الإيجار قسراً من النازحين الذين يعيشون في مساكن عشوائية في إدلب وقطع إمداد الماء كعقاب على عدم الامتثال.[٥٥] وفي الشمال الشرقي، طيلة عام ٢٠٢١، هددت الإدارة الذاتية بمصادرة أملاك عشرات العائلات التي تعيش في القامشلي بعد أن زعمت أن هذه العائلات لا تملك سندات ملكية قانونية.[٥٦] غير أن السوريين في مناطق الإدارة الذاتية وفي جميع أنحاء البلد لا يستطيعون الوصول إلى المستندات لإثبات أحقيتهم في المساكن والأراضي والممتلكات بسبب عدة عوامل، تتضمن أنماط المساكن غير الرسمية على الأراضي في سوريا قبل النزاع، وتدمير السجلات المدنية للأراضي أثناء النزاع، وإصدار سندات أراض مزورة.[٥٧]

وتعتبر الانتهاكات المتعلقة بالمساكن والأراضي والممتلكات في عام ٢٠٢١ مخالفة للقانون السوري وكذلك للقانون الدولي الذي يحمي من المصادرة التعسفية للممتلكات.

الاتّجار بالمخدرات

بعد ١١ عاماً من نزاع طويل الأمد وباهظ التكاليف، تكافح الحكومة بشكل متزايد لتمويل العمليات العسكرية. ولكن تجارة الكبتاغون البالغة ٣,٥ مليار دولار التي تتدفق من سوريا وعبرها، أثبتت أنها شريان حياة حيوي للحكومة. وتقع سوريا في قلب سوق المخدّرات الذي يمتد عبر الشرق الأوسط، مع أعلى نسبة تعاطي في منطقة الخليج، حيث يمكن أن يصل سعر الحبة الواحدة إلى ٢٥ دولاراً.[٥٨] ويعتبر الكبتاغون ذو المنشأ السوري مزيجاً رخيصاً وغير منظم للكافيين والأمفيتامينات والمنشطات الأخرى التي تزيد من الطاقة والتركيز، مما يجعله مخدراً شائعاً بين المقاتلين والطلاب على حد سواء لتأثيراته التي تتسبب في الشعور بالنشوة.[٥٩] إن لهذا المخدّر تداعيات واسعة على حقوق الإنسان، من تمويل الجرائم التي ترتكبها الحكومة السورية إلى زيادة استشراء الفساد.

كانت تجارة الكبتاغون في السابق مقتصرة إلى حد كبير على سهل البقاع في لبنان حيث احتكر حزب الله إنتاجه.[٦٠] ومع تآكل قدرة الحكومة السورية على مكافحة إنتاج المخدرات، أتاحت الحدود السورية اللبنانية سهلة الاختراق إمكانية وصول حزب الله إلى مرافق إنتاج المستحضرات الصيدلانية القيّمة التي جعلت من سوريا ذات يوم دولة رائدة في تصنيع الأدوية في المنطقة. وعندما أصبح الأسد بحاجة ماسة للحصول على المال، سرعان ما جعلت علاقته الوثيقة مع حزب الله وفرصة الحصول على تمويل سريع من الطرفين شريكين تجاريين مثاليين.[٦١] ومع استمرار النزاع، استخدمت الحكومة

أكثر من ٧٢١ كيساً بلاستيكياً مليئة بمادة مخدّرة تسبب الإدمان تدعى الكبتاغون سيتم إتلافها بعد أن ضبطها من قبل الولايات المتحدة وشركاء التحالف في جنوب سوريا، ١٣ آذار/مايو، ٢٠١٨. © رقيب أول كريستوفر براون

السورية وشركاؤها شبكتهم الصناعية الواسعة لإنتاج وتعبئة وشحن الكبتاغون والحشيش والميثامفيتامين في جميع أنحاء المنطقة.[٦٢] وتوصّل تحقيق أجرته صحيفة نيويورك تايمز إلى أن الفرقة الرابعة في سوريا، التي يقودها ماهر الأسد، شقيق الرئيس، توفر حماية مباشرة لمصانع الكبتاغون في المناطق التي تسيطر عليها.[٦٣] وعلى الرغم من أن التقارير الأولية ربطت بشكل خاطئ تجارة الكبتاغون بتنظيم داعش،[٦٤] فمن الواضح أن حكومة الأسد وحلفاءها يستخدمون خبراتهم الفنية ومعداتهم المتخصصة وشبكاتهم الدولية لإنتاج وتهريب الكبتاغون على نطاق صناعي.

إن تجارة المخدّرات في سوريا لها تداعيات أوسع على حقوق الإنسان وتشمل اللاجئين السوريين في لبنان الذين يُجبرون على الانخراط في صناعة المخدرات، والإفلات من العقاب الذي تتمتع به حكومة الأسد الثرية لترهيب شعبها، والمتعاطين الذين يواجهون أحكاماً شديدة القسوة وإعدامات لاستخدام هذا المخدر الذي يسبب إدماناً شديداً. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي قد يميل إلى استخدام العقوبات كأداة سهلة لاستهداف المسؤولين السوريين الذين يدعمون تجارة المخدرات، فمن المرجح أن تأتي هذه الاستراتيجية بنتائج عكسية. حيث حرمت العقوبات الحكومة السورية من مصادر رأس المال المشروعة وأجبرتها على اللجوء إلى تجارة المخدرات. ومن المرجح أن تجبر العقوبات الجديدة الحكومة على مضاعفة إنتاجها الحالي. وبدلاً من ذلك، يجب أن تهدف الجهود إلى وقف المخدرات في دول العبور، وتقليل الربحية، ومعالجة الأسباب الجذرية لتعاطي المخدرات في الأسواق النهائية.[٦٥] ولن تنتهي تجارة الكبتاغون حتى يسود الاستقرار في سوريا، ولكن التعاون الدولي بين سلطات الجمارك، وقوات مراقبة الحدود وإنفاذ القانون المحلية في هذه الدول ضروري لتعطيل تدفق المخدرات الذي يدرّ كثيراً من الربح.[٦٦]

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، نشر المركز السوري للعدالة والمساءلة تقريراً يوصي بضرورة قيام الولايات المتحدة بإنشاء برنامج تعويضات في شمال شرق سوريا لتقديم الدعم المستهدف والمجتمعي لأولئك الذين تعرضوا لإصابات أو فقدوا أحد أفراد عائلتهم في الضربات الجوية التي شنّتها الولايات المتحدة وقوات التحالف. وعلى الرغم من اعتراف الولايات المتحدة بمسؤوليتها عن الوفيات والإصابات والأضرار التي لحقت بالممتلكات، لا يزال الضحايا المدنيون يواجهون العواقب غير المقصودة لهذا القصف.

الدفاع المدني يبحث عن ناجين في ملجأ متضرر في بلدة دوما المحاصرة بالغوطة الشرقية بالقرب من دمشق. © بسام خبية

جهود العدالة

الولاية القضائية العالمية

في عام ٢٠٢١، واصلت العديد من الدول جهودها لمحاسبة الجناة من جميع أطراف النزاع السوري على تورطهم في جرائم فظيعة. وتحتل الدول الأوروبية موقع الصدارة في تطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية. حيث تسمح الولاية القضائية العالمية للدول بأن تقاضي على أراضيها جناة أجانب ارتكبوا جرائم خارج أراضي تلك الدول ضد ضحايا أجانب. وبالنظر إلى عدم وجود آلية عدالة دولية في سوريا، لا يزال هذا هو السبيل الوحيد، حتى الآن، لمحاكمة الجناة الذين يُزعم بأنهم ارتكبوا جرائم فظيعة في سوريا.[٦٧]

محاكمة كوبلنتس

في عام ٢٠٢١، شهد العالم أول حكم ضد ضابط سابق في المخابرات السورية بتهمة المساعدة والمشاركة في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وفي ٢٣ شباط/فبراير، ٢٠٢١، حكمت المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنتس على إياد الغريب بالسجن أربع سنوات ونصف بتهمة المساعدة والمشاركة في ما لا يقل عن ٣٠ حالة تعذيب بصفتها جرائم ضد الإنسانية. ووجدت المحكمة أنه بحكم عمله السابق في القسم ٤٠ بقيادة حافظ مخلوف، شارك إياد في اعتقال ما لا يقل عن ٣٠ شخصاً في صيف ٢٠١١، ثم نقلهم بعد ذلك إلى الفرع ٢٥١ بإدارة المخابرات العامة في دمشق، حيث تعرّضوا لظروف اعتقال تندرج تحت مستوى التعذيب.[٦٨]

هل أنت مهتم بمعرفة المزيد عن محاكمة كوبلنتس؟ نشر المركز السوري للعدالة والمساءلة تقريراً في عام ٢٠٢١ لتقييم الحكم الأول لجلسات المحاكمة في منتصف فترة المحاكمة.

كانت المحاكمة والحُكم مثار جدل في بعض النواحي. حيث أثار الحُكم الصادر بحقّ إياد الغريب جدلاً محتدمًا بين السوريين حول ما إذا كان يجب محاكمة الجناة ذوي الرتب المتدنية في الحكومة والذين انشقوا لاحقاً.[٦٩] وكان عدم القدرة على الوصول إلى ترجمة فورية دون قيود للجمهور، وبالتالي لنطاق أوسع من المجتمع المتأثر، فضلاً عن شحّ التوعية وإمكانية الوصول بشكل عام، نقاط انتقاد متكررة لمحاكمة كوبلنتس.[٧٠] ومع ذلك، تم الثناء على المحكمة لتوفير الترجمة الفورية للغة العربية للجمهور أثناء الإعلان الشفوي للحُكم.

تقسيم القضايا المرفوعة بموجب الولاية القضائية العالمية لعام 2021 حسب الانتماء

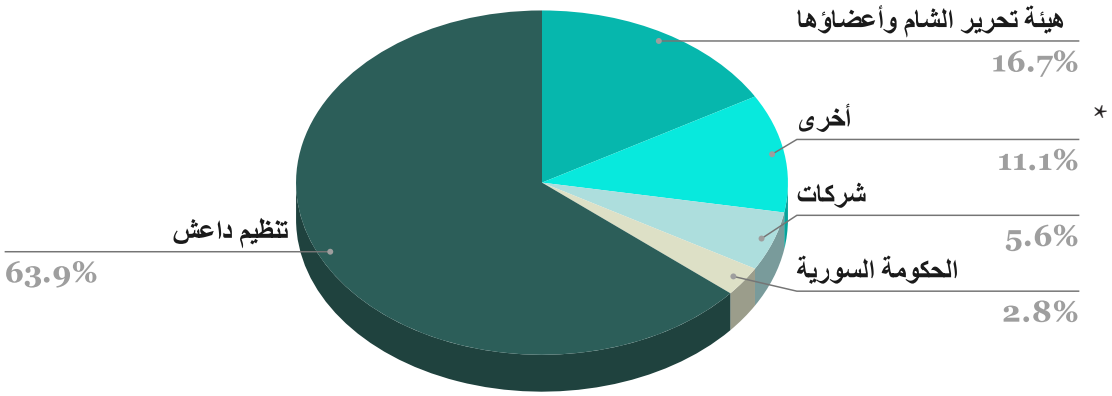

*يشمل هذا جبهة تحرير الإسلامية وجيش المجاهدين والأنصار وألوية الناصر صالح الدين.

وبعد صدور الحُكم الأول، استمرت المحاكمة ضد المتهم الرئيسي، أنور رسلان، طوال عام ٢٠٢١. وبينما كان السوريون والمجتمع الدولي ينتظرون هذا الحكم بشدّة أيضاً، كانت جلسات المحاكمة ولا سيما مشاركة الناجين مفيدة بالفعل لأغراض العدالة الانتقالية. حيث أكد بعض الناجين الذين شاركوا في المحاكمة كمدّعين في بياناتهم الختامية كيف أن المحاكمة ساعدتهم على استعادة كرامتهم الشخصية وقرّبتهم خطوة من التغلب على أسوأ فترة في حياتهم.[٧١] وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، ٢٠٢٢ حُكم على أنور بالسجن المؤبد.[٧٢]

ومع ذلك، وفي غياب التوثيق أو الإبلاغ الرسمي، كان المركز السوري للعدالة والمساءلة هو المنظمة الوحيدة التي قدّمت **تقارير مفصلة بشأن مراقبة المحاكمة** وخلفية إضافية عن محاكمة كوبلنتس. وتقدّم هذه التقارير، المتوفرة باللغتين الإنجليزية والعربية، سجلاً تاريخياً فريداً. إذ لن يكون لهذه المحاكمات تأثير ملموس على العدالة الانتقالية في المجتمع السوري إلا إذا تمكن السوريون من الوصول إليها.

محاكمة علاء م.

© ثامر باشي

ستتواصل الجهود الألمانية لمحاكمة أفراد من الأعضاء السابقين في الحكومة السورية بعد محاكمة كوبلنتس. في تموز/يوليو ٢٠٢١، قدّم مكتب الادعاء العام الاتحادي الألماني لائحة الاتهام ضد علاء م.، طبيب مقيم سابق في المستشفى العسكري في حمص.[٧٣] بدأت الدعوى الرئيسية ضده في ١٩ كانون الثاني/يناير، ٢٠٢٢ في المحكمة الإقليمية العليا في فرانكفورت، ألمانيا. وعلى الرغم من أن المحكمة استبعدت عدة تهم بناءً على عدم كفاية الأدلة، وتحديدا في لائحة الاتهام، فقد أعادت محكمة العدل الاتحادية النظر في هذه التهم فيما بعد.[٧٤] وإن هناك ترقّبا شديدا لجلسات المحاكمة لعدة أسباب. أولاً، أنها تُظهِر بأن محاكمة كوبلنتس لم تكن مجرد أمر عابر، وإنما كانت بداية الجهود لمحاسبة الجناة من جميع أطراف النزاع، ومنهم أعضاء الحكومة السورية. ثانياً، تلقي المحاكمة في فرانكفورت الضوء على سوء استخدام أجهزة المخابرات السورية للمرافق الطبية لتعذيب آلاف المدنيين. وأخيراً، ستوفر هذه المحاكمة فرصة للسلطات الألمانية لإظهار ما تعلمته من محاكمة كوبلنتس من حيث التواصل والتوعية ومشاركة الضحايا والعدالة الانتقالية الفعالة من خلال إبراز المحاكمات التي تجري تحت بند الولاية القضائية العالمية.

ونظراً لعدم وجود أي توثيق رسمي لهذه المحاكمة أيضاً، سيواصل المركز السوري للعدالة والمساءلة جهوده في مراقبة المحاكمة من خلال تقديم تقارير مفصلة عن مراقبة المحاكمة ومعلومات أساسية، وسياق محاكمة علاء م. القادمة، وكذلك من **خلال مدونة صوتية (بودكاست) باللغة العربية**.

انتكاسة لمحاكمات الجرائم ضد الإنسانية في فرنسا

تعرّضت محاكمة الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في سوريا لانتكاسة كبيرة من قبل محكمة النقض في فرنسا. في أواخر عام ٢٠٢١، قضت المحكمة بأنه نظراً لعدم تجريم الجرائم ضد الإنسانية في القانون السوري، ليس للمحاكم الفرنسية ولاية قضائية على القضايا التي تنطوي على الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سوريا.[٧٥] وقالت المحكمة إنه بناءً على القانون الجنائي الفرنسي،[٧٦] يُشترط التجريم المزدوج في قضايا الجرائم ضد الإنسانية. ثم أوضحت أن هذه الجرائم ليست مُجرَّمة في سوريا، بالنظر إلى عدم وجود أحكام محلية ذات صلة وعدم تصديق سوريا على نظام روما الأساسي. ويحدّ القرار بشكل كبير من خيارات السوريين الذين يلتمسون العدالة أمام المحاكم الفرنسية.[٧٧] كما أنه يضيّق نطاق الولاية القضائية العالمية في فرنسا بناءً على تقييم قانوني لا يزال موضع شك من منظور القانون الدولي.

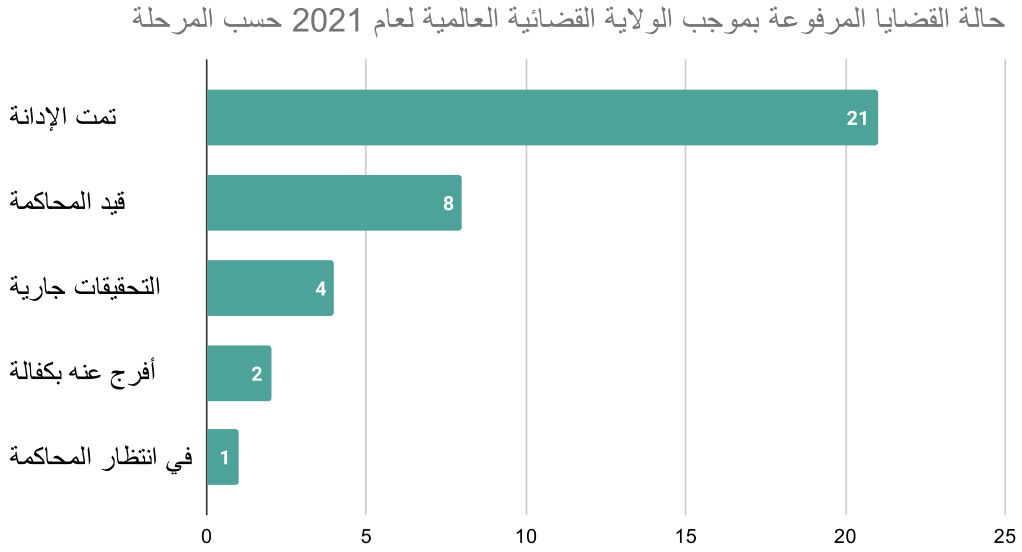

وعلى الرغم من عدم وجود اتفاقية دولية بشأن الجرائم ضد الإنسانية، إلا أنها مدرجة في قائمة الجرائم الأساسية في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،[٧٨] والتي كانت أيضاً بمثابة نموذج لمعظم تشريعات الولاية القضائية العالمية على المستوى المحلي. وبدون تحليل متعمق لحالة الجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي، يمكن للمرء أن يرى أدلة معينة تشير إلى قاعدة عرفية. ويعني هذا أن هذه الجرائم مُجرَّمة في كل ولاية قضائية محلية، حتى بدون تشريع محدد. وتضغط العديد من منظمات المجتمع المدني من أجل إدخال تعديلات على القانون الفرنسي لإزالة شرط التجريم المزدوج، لكن ليس من الواضح ما إذا كانت هذه التغييرات ستنطبق بأثر رجعي على الجرائم المرتكبة قبل التغيير.[79]

مساءلة الشركات

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، قضت محكمة النقض الفرنسية بأن المدعين الفرنسيين لا يمكنهم التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية أو مقاضاة مرتكبيها بموجب قانون فرنسي قديم. وهناك قلق من تأثير القرار على قضية لافارج التي اتُهمت فيها شركة إسمنت بتورطها في جرائم ضد الإنسانية بسبب مبالغ قدمتها لتنظيم داعش ليسمح لها بمواصلة عملياتها في سوريا. ومن المحتمل الآن أن يتم إسقاط هذه التهم بناءً على هذا القرار الجديد، مما يترك تهماً أقل شأناً ضد لافارج.

جهود مستمرة

على الرغم من هذه الانتكاسة، شكّلت الملاحقات القضائية بموجب الولاية القضائية العالمية جزءاً لا يتجزأ من جهود العدالة للسوريين في عام ٢٠٢١. حيث جمع المركز السوري للعدالة والمساءلة قائمة بجميع قضايا الولاية القضائية العالمية المتعلقة بسوريا (انظر الملحق ١). تُظهر هذه القائمة أنه في عام ٢٠٢١، واصل المدعون العامون الجنائيون جهودهم لمحاسبة الجناة من جميع أطراف النزاع السوري بوتيرة متزايدة. وفي الواقع، بدأت الملاحقات القضائية بموجب الولاية القضائية العالمية على المستوى المحلي لملء فجوة الإفلات من العقاب التي خلّفها الطريق المسدود الذي وصل إليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[٨٠] ومع ذلك، فإن الملاحقات القضائية تحت بند الولاية القضائية العالمية وحدها لا يمكن أن تكون شاملة. حيث أن التحقيقات والمحاكمات تتطلب الكثير من الموارد ولا تنجح إلا إذا كان الجاني المزعوم موجوداً داخل أراضي الدولة التي تقوم بالملاحقة القضائية أو يمكن تسليمه من قبل دولة أخرى راغبة في التسليم. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن للعمليات القضائية أن تساهم بشكل فعال في العدالة الانتقالية طالما أنها تظل غير مرئية للمجتمع المتضرر بشكل عام.[٨١]

محاكمة المقاتلين الأجانب

سافر آلاف الأجانب إلى سوريا للانضمام إلى داعش أو إلى جماعات متطرفة أخرى. وكان العديد منهم من مواطني تونس وروسيا والقوقاز.[82] كما جاء آلاف آخرون من أوروبا الغربية، وأعداد أقل من الولايات المتحدة.[٨٣] في عام ٢٠٢١، سلّطت عدة دعاوى بارزة الضوء على التعاون المطلوب بين الحكومات وبين الوكالات لتنظيم المساءلة القضائية للضحايا والناجين من الجرائم التي ارتكبها المقاتلون الأجانب في سوريا. ويواصل المركز السوري للعدالة والمساءلة دعم هذه الدعاوى من خلال توفير معلومات حول قضايا محددة. وينبغي أن تزيد الدول من جهودها لإعادة مواطنيها الذين بقوا في سوريا إلى أوطانهم وتنفيذ سياسات وإجراءات للتعامل مع المقاتلين على أساس الإجراءات القانونية الواجبة وسيادة القانون.

الهول داعش في شمال شرق سوريا. © ترينت إينس/ shutterstock.com

الولايات المتحدة

قامت الولايات المتحدة بإعادة عشرات الأفراد من سوريا والعراق إلى الوطن لمحاكمتهم بسبب عضويتهم في تنظيم داعش.[٨٤] وتتعلق أخطر المزاعم بتورط ثلاثة مواطنين بريطانيين سابقين. في عام ٢٠١٩، تم نقل عضوين من فرقة بيتلز داعش – المجموعة سيئة السمعة المكونة من أربعة بريطانيين شاركوا في اختطاف رهائن أجانب – من قوات سوريا الديمقراطية إلى الحجز العسكري الأمريكي. وفي عام ٢٠٢٠، وصلوا إلى الأراضي الأمريكية لمواجهة دعاوى جنائية أمام المحكمة الفدرالية الأمريكية لشرق فيرجينيا.[٨٥] حيث تعرّض ضحايا أليكساندا كوتي والشافعي الشيخ للتعذيب، الذي تضمّن الإيهام بالغرق، والإعدامات الوهمية، ووضعيات تتسبب في إجهاد مؤلم، والحرمان من الطعام، والضرب الشديد، والخنق مما تسبب في حالات إغماء، واستخدام الصدمات الكهربائية.[٨٦] وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، أقرّ كوتي بالذنب في جميع التهم الثماني وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط.[87] وسيقضي أول ١٥ سنة من عقوبته في الولايات المتحدة، بينما سيقضي السنوات المتبقية في المملكة المتحدة. وتم تحديد موعد محاكمة الشيخ في آذار/مارس ٢٠٢٢ ويقوم المركز السوري للعدالة والمساءلة بمراقبة المحاكمة.

من أجل مساعدة السوريين الذين يعيشون في الخارج، أصدر المركز السوري للعدالة والمساءلة سلسلة من **سبعة كتيبات** حول كيفية السعي لتحقيق العدالة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في سوريا من خلال محاكم وطنية. في عام٢٠٢١، نشر المركز السوري للعدالة والمساءلة الكتيب السابع حول كيفية تقديم شكوى، وحقوق الضحايا والشهود، والعملية القضائية في الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، نشر المركز دليلاً مصاحباً للمحامين الذين يدعمون الضحايا السوريين الذين يعيشون في الولايات المتحدة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، نقلت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) مقاتلاً ثالثاً من داعش، محمد خليفة، ليتم احتجازه في الولايات المتحدة. وكان هذا المواطن الكندي من أصول سعودية شخصية بارزة في قسم الإعلام الناطق بالإنجليزية في داعش. وفي المحكمة الفدرالية الأمريكية لشرق فيرجينيا وُجِهت إليه تهمة التآمر لتقديم دعم مادي لداعش أدى إلى الوفاة.[٨٨] ويزعم المدّعون العامون أن خليفة كان «الصوت وراء العنف» الذي «يترجم ويروي ويدعم جهود داعش في الدعاية المغرضة» وجهود التجنيد على الإنترنت من خلال «توسيع مدى وصول مقاطع الفيديو التي تمجد جرائم القتل المروعة ووحشية داعش العشوائية». وأقرّ خليفة بالذنب وينتظر جلسة النطق بالحكم في نيسان/أبريل ٢٠٢٢ حيث يواجه السجن مدى الحياة.[٨٩]

أوروبا

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، أصدرت محكمة ألمانية أول إدانة على الإطلاق لشخص متهم بارتكاب إبادة جماعية ضد فتاة من الطائفة الأيزيدية.[٩٠] حيث قام المدّعى عليه، طه الجميلي، عراقي الجنسية، بشراء الضحية البالغة من العمر خمس سنوات ووالدتها كسبيّتين. وبعد أن بللت الطفلة سريرها ذات يوم، ربطها الجميلي بالقضبان الحديدية التي تحمي شباك نافذة منزله في الفلوجة في جو شديد الحرارة، حيث ماتت في النهاية. وتعرّضت الطفلة ووالدتها للإيذاء بشكل منتظم خلال فترة وجودهما في منزل المدّعى عليه، وفي إحدى المرات، تمت «إعارة الطفلة... إلى أحد معارفه الذكور لقضاء الليلة معها» وفقاً لوثائق المحكمة. وحُكم على الجميلي بالسجن المؤبد ودفع غرامة قدرها ٥٠ ألف يورو لوالدة الطفلة التي تتمتع بالحماية بموجب برنامج حماية الشهود. وأدينت جينيفر فينيش، زوجة الجميلي، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في محاكمة منفصلة لأنها سمحت بوفاة الفتاة. وحُكِم عليها بالسجن عشر سنوات.[91] وفي حين وقعت الجرائم في العراق وكان الضحايا عراقيين، فإن هذه القضايا تشكّل سوابق مهمة للجرائم ضد الطائفة الأيزيدية التي يمتد سكانها إلى سوريا.

وفي وقت سابق من عام ٢٠٢١، أدانت محكمة مقاطعة لاهاي أحمد الخضر بارتكاب جرائم حرب وحكمت عليه بالسجن لمدة ٢٠ عاماً فيما يتعلق بإعدام مقدّم في سلاح الجو السوري.[92] حيث اعتمد المدعون العامون على مقطع فيديو من عام ٢٠١٢ يمكن فيه سماع صوت الخضر وهو يقود الضحية إلى ضفة نهر الفرات.[93] ثم أصيب الضحية بعدة رصاصات. وكان الخضر قائداً لمجموعة قتالية محلية متحالفة مع جبهة النصرة في شرق سوريا. وكانت قضيته هي المرة الأولى التي يُحاكم فيها شخص في هولندا بسبب إعدام ارتُكب في سوريا. وعلى الرغم من التقدّم الذي مثلته جهود المساءلة هذه، كشفت الدعاوى والإجراءات القضائية ضد المقاتلين الأجانب في عام ٢٠٢١ أيضاً عن تحديات للدول التي تقوم بالملاحقة القضائية. على سبيل المثال، إن العديد من المقاتلين الأوروبيين الأجانب هم دون السن القانونية أو كانوا دون السن القانونية وقت سفرهم إلى سوريا. وبالتالي، عند عودتهم إلى بلدانهم الأصلية، ينبغي إخضاعهم للمعايير الجنائية للأحداث الجانحين. وينبغي أن تأخذ هذه المعايير في الاعتبار إعادة تأهيل الجناة لمنع ارتكاب الجرائم في المستقبل. لكن هذه المقاربة قد تعني أن المحاكمات الجنائية للمقاتلين دون السن القانونية لن تكون متاحة للجمهور، لذلك ينبغي أن تدرك المحاكم المحلية أهمية الشفافية ومشاركة الضحايا في هذه الإجراءات من أجل عدالة انتقالية مؤثرة.[٩٤]

العقوبات

كان هناك اعتماد متزايد على العقوبات الاقتصادية للضغط على مختلف مرتكبي الانتهاكات في سوريا ولمكافحة الإفلات من العقاب دون وجود سُبل لملاحقة الجرائم.[٩٥] ونشأت هذه العقوبات من مصادر عديدة، منها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية (OFAC)، وعقوبات ماغنيتسكي الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، وكذلك الأمم المتحدة (على الرغم من أن الأمم المتحدة لم توافق بعد على عقوبات ضد سوريا).[٩٦]

وطوال عام ٢٠٢١، تم إدراج العديد من الأشخاص الإضافيين ضمن أنظمة العقوبات الحالية التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أضاف المجلس الأوروبي أسماء أربعة وزراء تم تعيينهم مؤخراً إلى قائمة الأفراد الخاضعين للعقوبات، ليصل العدد الإجمالي إلى ٢٨٧ شخصاً، بالإضافة إلى إدراج ٧٠ كياناً.[٩٧] وفي تطور مهم آخر، فرض الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر عقوبات على مجموعة فاغنر، وهي شركة عسكرية خاصة مقرها روسيا متورطة في القتال في سوريا.[٩٨] وفي تموز/يوليو، أدرجت الولايات المتحدة جماعة أحرار الشرقية، المدعومة من تركيا والجيش الوطني السوري، على قائمة العقوبات.[٩٩] وكان هذا تطوراً جديداً مهماً حيث تم تجاهل الانتهاكات في شمال سوريا الذي تحتله تركيا إلى حد كبير من منظور العقوبات.[١٠٠] وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قامت الولايات المتحدة بإدراج أربعة أشخاص آخرين مرتبطين بحزب الله وسوريا على قائمة العقوبات.[١٠١] لاحقاً، في كانون الأول/ديسمبر، أدرجت

الولايات المتحدة على قائمة العقوبات ١٤ شخصاً إضافياً، وفيهم القادة العسكريون السوريون سيئوا السمعة توفيق خضور وكمال الحسن وأديب نمر سلامة.[١٠٢]

وتعرّض فرض العقوبات الاقتصادية لانتقادات لكونها تعاقب دولة بأكملها بشكل غير عادل على أخطاء قلة من الأفراد من خلال شلّ حركة الاقتصاد السوري وتقييد الوصول إلى السلع التي تساعد السوريين على تلبية الاحتياجات الأساسية.[١٠٣] وبينما تتجاهل هذه الانتقادات الضرر الناجم عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية نفسها، دعا المركز السوري للعدالة والمساءلة إلى مزيد من الوضوح والشفافية والاستراتيجية في سياسة العقوبات الأمريكية لتيسير عمل المنظمات الحقوقية والإنسانية في سوريا.[١٠٤]

وقد حدثت بعض التطورات الإيجابية في هذا الصدد. في نيسان/أبريل ٢٠٢١، أكد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن توصيل المواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الطبية معفى من إطار العقوبات الأمريكية، متضمنة تلك المفروضة بموجب قانون قيصر وقوانين أخرى.[١٠٥] وفي حزيران/يونيو ٢٠٢١، منح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ترخيصاً عاماً لتفويض القيام بأنشطة الوقاية من كوفيد-١٩ أو تشخيصه أو علاجه.[١٠٦] وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، نشر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قاعدة جديدة تهدف إلى السماح للمجموعات غير الهادفة للربح بإجراء استثمارات جديدة، وإشراك الحكومة السورية، وشراء المنتجات البترولية المكررة لدعم المشاريع الإنسانية وبناء الديمقراطية.[١٠٧] وقد ييسّر هذا التوجيه المهم تقديم المساعدات الإنسانية والمساعدات التي تُدعى «مساعدات التعافي المبكر» التي لا ترقى إلى مستوى المساعدات الكاملة لإعادة الإعمار ويمكن أن يحاجج المرء بأنها تكافئ تعنّت الحكومة السورية.[١٠٨] وفي تموز/يوليو، تضمّن قرار مجلس الأمن الأخير بشأن سوريا بنداً يطالب الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير عن مشاريع التعافي المبكر التي قد تشمل إعادة تأهيل أنظمة المياه والصرف الصحي.[١٠٩] ويمثل هذا تغييراً واضحاً في نهج المجتمع الدولي تجاه العقوبات من خلال السماح بالاستثمار في البنية التحتية السورية شريطة أن يكون ذلك مرتبطاً بالاحتياجات الإنسانية.

وثمة خطر متواصل من فرط امتثال البنوك والشركات الأخرى التي تخشى أن يُشار إلى أن لديها انخراط منظم مع سوريا والذي قد يؤدي إلى تجميد معاملاتها المالية، مما يترك العبء على المنظمات المعفاة لإثبات أن الإجراءات التي تتخذها مسموح بها بموجب أنظمة العقوبات. وهناك أيضاً مخاوف من أن أنظمة العقوبات الاقتصادية الصارمة تدفع الحكومات إلى المشاركة في ممارسات فاسدة وأساليب المراوغة كتهريب المخدرات غير المشروعة مثل الكبتاغون.[١١٠] وفي عام ٢٠٢١، سعت الحكومات إلى موازنة الجوانب العقابية للعقوبات من خلال التخفيف من تأثيرها على السكان المدنيين. ولن يظهر نجاح هذه الجهود إلا في الوقت المناسب.

التحقيقات المتعلقة بالأشخاص المفقودين

في عام ٢٠٢١، كان هناك تقدم كبير ولكن متفاوت في البحث عن عشرات الآلاف من المفقودين في سوريا. وفي وقت مبكر من العام، أعلن ميثاق الحقيقة والعدالة، وهو مجموعة من الناجين والمنظمات السورية التي تقودها العائلات، عن مجموعة من المطالب التي يجب على صانعي السياسات الدوليين إعطاؤها الأولوية فيما يتعلق بملف المعتقلين والمفقودين.[١١١] وتعطي الوثيقة الأولوية للتركيز على الحقيقة، مع التأكيد على أنه بينما تريد العائلات المساءلة لقاء ما حدث لأحبائها، فإنها تريد أولاً معرفة مصيرهم الحقيقي. ونشرت المجموعة لاحقاً ورقة سياسات تقترح آلية دولية للبحث عن المفقودين، مما أدى إلى صدور قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة يطلب مزيداً من البحث حول هذه الفكرة.[١١٢] ومع ذلك، لا يزال من غير الواضح كيف يمكن لمثل هذه الآلية أن تحقق تقدماً على الأرض إذا تم إنشاؤها من خلال الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي. وفي رد على ذلك، اقترح المركز السوري للعدالة والمساءلة في مقال أنه يمكن بدلاً من ذلك تركيز التحقيقات ضمن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.[١١٣]

وعلى الرغم من المشهد السياسي والقانوني المحبِط، كان هناك تقدّم ملموس على الأرض في أماكن أخرى من سوريا، حيث تكون الظروف لإجراء تحقيق فوري أكثر ملاءمة. وفي شمال شرقي سوريا، تَواصَل البحث عن آلاف المفقودين منذ فترة حكم داعش وحتى دخول التحالف الدولي. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، أعيد إطلاق قسم الطب الشرعي التابع لفريق الاستجابة الأولي في الرقة، الذي يقوم باستخراج الجثث من قبور جماعية منذ عام ٢٠١٨، ليصبح اسمه فريق شؤون المفقودين والطب الشرعي السوري (SMFT). وأصبح الآن مستقلاً عن مجلس الرقة المدني ويمكنه مواصلة عمله بطريقة محايدة سياسياً. وعلى الرغم من أن الفريق لا يقوم حالياً باستخراج الجثث من القبور، إلا أنه يركز على بناء المهارات الفنية والجنائية لأعضاء الفريق أثناء إجراء التحقيقات اللازمة للمساعدة في التعرف على هوية الأشخاص المفقودين. وجاء ذلك بعد تدريب مكثف لمدة ستة أيام مع الفريق الأرجنتيني لأنثروبولوجيا الطب الشرعي (EAAF) في أربيل، إقليم كردستان العراق، حيث تلقى فريق شؤون المفقودين والطب الشرعي السوري تدريباً نظرياً وميدانياً حول أساليب علم الآثار لرسم خرائط لمواقع المقابر واستخراج الجثث، والتحقيق الأولي والتحليل المخبري، والتدريب على إجراءات السلامة من المتفجرات.

فريق شؤون المفقودين والطب الشرعي السوري
Syrian Missing Persons and Forensic Team

ورافق عمل فريق شؤون المفقودين والطب الشرعي السوري تقدّم كبير في التوثيق من خلال مشروع الأشخاص المفقودين التابع للمركز السوري للعدالة والمساءلة. حيث أجرى منسقو التوثيق في المركز السوري أكثر من مائة مقابلة لمعلومات ما قبل الوفاة مع عائلات المفقودين في شمال شرق سوريا بالإضافة إلى عشرات المقابلات مع ناجين من اعتقال داعش ومن شهد على ذلك، وأيضاً مع مقاتلين سابقين وعائلاتهم. كما طور المركز السوري للعدالة والمساءلة أيضاً ملحقاً جديداً للأشخاص المفقودين في قاعدة بياناته، *Bayanat*، والذي سيسهّل للمركز السوري والمنظمات الأخرى التي تستخدم برمجياته مفتوحة المصدر إجراء التخزين والبحث في التوثيقات التي تم جمعها من العائلات وأثناء استخراج الجثث.

وعلاوة على ذلك، تعاون المركز السوري للعدالة والمساءلة مع أكثر من ١,٠٠٠ عائلة من المفقودين

فريق شؤون المفقودين والطب الشرعي السوريا يبحث عن أدلة على سطح الأرض في موقع للتدريب في أربيل، العراق

على يد تنظيم داعش لنشر رسالة تطلب من حكومة الولايات المتحدة مساعدة العائلات في بحثهم من خلال تيسير إجراء مقابلات مع مقاتلين محتجزين وتشارك الوثائق التي تمت مصادرتها بعد هزيمة التنظيم.

وعلى الرغم من التقدّم المحدود، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق بين السلطات المحلية وصانعي السياسات الدوليين في دعم عمل الجهات الفاعلة في مجال العدالة ومنظمات المجتمع المدني السورية. وتُعدّ زيادة دعم المانحين لفريق شؤون المفقودين والطب الشرعي السوري أمراً بالغ الأهمية لأنه يسعى لتوسيع عمله خارج الرقة، والتحقيق في مئات المقابر في الشمال الشرقي ومناطق أخرى، ووضع الأساس لمبادرة بشأن الأشخاص المفقودين في جميع أنحاء البلد.

التوثيق

طوال عام ٢٠٢١، استمر المركز السوري للعدالة والمساءلة في توثيق وحفظ الوثائق مفتوحة المصدر والتوثيقات الميدانية، مع معالجة أكثر من ٦٣,٠٠٠ من البيانات على الإنترنت، وتم إجراء ٣٤٨ مقابلة مع سوريين، ٣٧٪ منها مع نساء. ويُعدّ الحفاظ على توثيق النزاع أمراً ضرورياً لتسترشد به التحقيقات بشأن الأشخاص المفقودين، ولتقديم أدلة للمحاكمات بموجب الولاية القضائية العالمية، ولإبلاغ السياسة الدولية بما يتماشى مع الواقع على الأرض، ولدعم عمليات تخليد الذكرى وقول الحقيقة في المستقبل. ويأخذ التوثيق عدة أشكال، منها إفادات شهود مطّلعين، ووثائق حكومية مسرّبة، وسجلات لداعش، ومقاطع فيديو ملتقطة بكاميرات هواة ينشرها ناشطون سوريون. غير أن التوثيق لا يخلو من المخاطر. إذ يخاطر النشطاء المستقلون في جميع أنحاء البلد بسلامتهم بسبب التهديدات المتنامية والمتغيرة باستمرار، لكن عملهم لا يزال حيوياً من أجل تحقيق التعافي والمصالحة ما بعد النزاع في سوريا.

التوثيق مفتوح المصدر

على الرغم من أن النزاع السوري هو أحد أكثر النزاعات توثيقاً في التاريخ، إلا أن التوثيق مفتوح المصدر وجمع البيانات داخل البلد يزداد صعوبة كل عام. ونظراً لأن قنوات التواصل الاجتماعي تزيد من جهودها لإزالة المحتوى المتطرف والعنيف الذي ينتهك شروط الخدمة الخاصة بها، فإن منظمات التوثيق مثل المركز السوري للعدالة والمساءلة تواجه صعوبة أكبر في الحفاظ على مثل هذه البيانات. ويعني هذا أنه من الضروري التطوير المستمر للبرمجيات التي يمكنها التقاط محتوى ذا قيمة قبل حذفه بواسطة تويتر والفيسبوك وإنستغرام. وإضافة إلى هذه الصعوبات، غالباً ما يقوم العديد من الموثقين السوريين بحذف الحسابات والتوثيقات عند محاولتهم مغادرة البلد لحماية سلامتهم. وتعني هذه التطورات أن الأدلة القيّمة على الضربات الجوية في المناطق المدنية، والاحتجاز القسري، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي غالباً ما تبقى دون حفظ.

وظهرت الحكومة السورية والحلفاء المؤيدون لها أيضاً كمصادر رئيسية للتوثيق، في المقام الأول من خلال مقاطع الفيديو الترويجية والدعائية. إذ يمكن أن توفر مقاطع الفيديو الترويجية بيانات عن العمليات العسكرية والهجمات على المناطق المدنية، والجهات الفاعلة الجديدة التي تدخل النزاع من جانب الحكومة. وفي حين أن هذا التوثيق غالباً ما يخضع لرقابة شديدة من أجل تأطير الحكومة بشكل إيجابي، فإنه يمكن أيضاً أن يلقي الضوء على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي تحدث في مناطق قد لا يتمكن النشطاء من الوصول إليها.

التوثيق الميداني

في عام ٢٠٢١، قاد موثقو المركز السوري للعدالة والمساءلة تحقيقات حول كيف يمكن أن يؤدي استخدام الأسلحة الكيميائية إلى تشوهات خلقية،[١١٤] والانتهاكات التي ترتكبها السلطات التركية ضد طالبي اللجوء على الحدود، وإعادة توزيع الحكومة لممتلكات النازحين واللاجئين. وفي عام ٢٠٢١ وحده، جمع المركز السوري

للعدالة والمساءلة مقابلات تتعلق بـ١٣٦ حالة مختلفة من انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب تتراوح بين اعتقال، وهجمات كيماوية، وعنف جنسي وعنف قائم على النوع الاجتماعي، وهجمات على مرافق طبية. ومن بين ١٣٦ انتهاكاً مختلفاً تم الإبلاغ عنها، ارتكبت القوات الموالية للحكومة أكثر من ٦٥٪ من الانتهاكات. وأجرى فريق المركز السوري للعدالة والمساءلة أيضاً مقابلات مع ناجين من جرائم داعش بالإضافة إلى مقاتلين سابقين في التنظيم. ويمكن أن تساعد هذه المقابلات في تحديد مواقع المقابر الجماعية والسجون، مما يساعد في البحث عن الأشخاص الذين اختفوا على يد داعش.

وأصبحت مراقبة المحاكمات أيضاً وسيلة لجمع الأدلة على الانتهاكات السابقة. في محاكمة إياد الغريب وأنور رسلان، أدلى أكثر من ٥٠ سورياً بشهاداتهم حول حوادث التعذيب والقتل خارج نطاق القضاء على يد الحكومة السورية. وتَعِد محاكمة علاء م. في فرانكفورت بألمانيا بإلقاء الضوء على كيفية استخدام الحكومة للعاملين في المجال الطبي لفرض إرادتها على المعتقلين. ومع ذلك، يواجه الادعاء العام تحديات لأن العديد من الشهود يشعرون بعدم الارتياح للمثول أمام المحكمة، إما من أجل سلامتهم أو بسبب مخاوف من أن شهادتهم قد تؤدي إلى ملاحقتهم قضائياً. ويمكن أن يحدث ترهيب الشهود في هذه القضايا ويجب عمل المزيد لإشراك الشهود المحتملين وضمان سلامتهم أثناء المحاكمة وبعدها.[١١٥]

بيانات (Bayanat)

يتم استخدام قاعدة *Bayanat*، التي تم إطلاقها في عام ٢٠٢٠، لتحميل وحفظ وتصنيف ومعالجة وتحليل كميات كبيرة من البيانات الرقمية والأدلة المتعلقة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وخضعت *Bayanat* لتحسينات كبيرة في عام ٢٠٢١، كان أبرزها إضافة أداة إلغاء البيانات المكررة التي تم تطويرها بالتعاون مع بينيتيك. ويمكن لهذه الأداة القوية أن تتعرف على البيانات المكررة في قاعدة البيانات وتسِمَها بعلامة مما يقلل الضغط على التخزين ويؤدي إلى كفاءة كبيرة في التحليل. ويمكنها أيضاً تحديد الصور ومقاطع الفيديو التي تم التقاطها لنفس المشهد من زوايا مختلفة. وتتيح هذه الوظيفة للمحققين تكوين صورة شاملة عن وقت ارتكاب انتهاك أو جريمة ومن هم الجناة المحتملون. وتتضمن التحسينات الإضافية ميزة تحديد الموقع الجغرافي التي تتيح للمحللين استخدام «خرائط جوجل» لتحديد مواقع محددة تظهر في مقاطع الفيديو، مما يوفر مزيداً من التفاصيل للتحقيقات اللاحقة. وتتماشى *Bayanat* أيضاً مع الأولويات الحالية للآلية الدولية المحايدة والمستقلة (IIIM)، مع إمكانات بحث محدثة تسهل البحث عن الجرائم التي تشمل

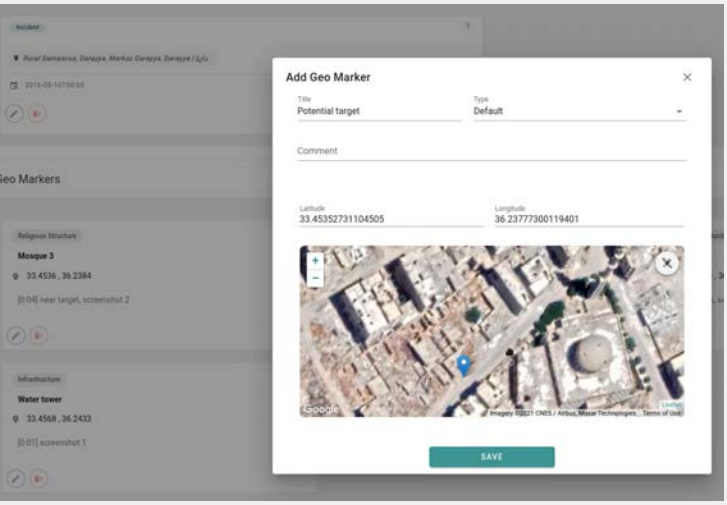

الأطفال والمفقودين. ويحرص المركز السوري للعدالة والمساءلة على توفير هذه البرمجية مجاناً باللغتين الإنجليزية والعربية، وتحديثها على الفور بأحدث ميزات الأمان، وتسهيل الوصول إليها من قبل النشطاء في سوريا والشرق الأوسط وعلى الصعيد الدولي.

الحراك الذي يقوده الناجون والعائلات

يواصل الناجون من سوريا وعائلاتهم قيادة الجهود لدفع العدالة إلى الأمام وإبقاء النزاع السوري أولوية عالمية. وفي عام ٢٠٢١، ضغطت هذه المنظمات ومجموعات العائلات على المؤسسات الدولية والحكومات الوطنية وقامت بتوعية الجمهور باستمرار حول انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجهات الفاعلة في سوريا. فيما يلي مجرد عينة صغيرة من العمل الذي قام به ناجون وعائلات سورية متنوعة خلال العام الماضي.

في شباط/فبراير، عقدت عدة مجموعات من الناجين شراكة لإطلاق «ميثاق الحقيقة والعدالة». يقدّم هذا الميثاق المؤلف من عائلات من أجل الحرية، ورابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا، ورابطة عائلات قيصر، وتعافي، ومسار، رؤية موحدة للعدالة فيما يتعلق بجرائم الاعتقال التعسفي وحالات الاختفاء القسري.[١١٦] وتسعى هذه المنظمات بالتعاون مع بعضها البعض إلى زيادة تأثيرها على العدالة القائمة على الضحايا. وفي آب/أغسطس، في اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري، عرضت كل من عائلات من أجل الحرية، ورابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا، ورابطة عائلات قيصر حجم معاناة العائلات السورية وهي تنتظر أخبار أحبائها الذين اختفوا قسراً. وخلال هذه الفعالية، تم نشر أجهزة هاتف بشكل رمزي في جميع أنحاء ساحة بِبِلبلاتتس في برلين وتم توزيع الكتيبات الإعلامية للجمهور.[١١٧]

وبشكل مستقل، كانت منظمات الناجين ناشطة على وسائل التواصل الاجتماعي وفي استضافة فعاليات عبر الإنترنت. وفي مواجهة قيود كوفيد-١٩ المستمرة،

قلادة كان يرتديها سوري يوم فقده. حصل إخوته لاحقاً على صورة مطابقة موشومة على أيديهم.

استخدمت عائلات من أجل الحرية وسائل التواصل الاجتماعي لإسماع أصوات الناجين فيما يتعلق بمحاكمة أنور رسلان في كوبلنتس، وقرارات السياسات، مثل قرار الإنتربول برفع القيود المفروضة على سوريا.[١١٨] وداخل سوريا، قامت منظمة تآزر (Synergy-Hevdestî)، وهي منظمة للعائلات وضحايا الهجوم العسكري التركي في شمال شرق سوريا، بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان ومناصرة حقوق النازحين من خلال الحملات على وسائل التواصل الاجتماعي. ومن خلال إنتاج فيلم لتثقيف الجمهور، تعاونت منظمة تآزر مع منظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة لإنشاء فيلم قصير متعدد اللغات حول انتهاكات حقوق الإنسان خلال عملية نبع السلام.

ومن الوسائل الأخرى للحراك تسليم الرسائل والبيانات إلى القادة الدوليين. في أيلول/سبتمبر، قدّمت ألف عائلة لأشخاص خطفهم تنظيم داعش رسالة إلى إدارة بايدن يطالبون فيها الحكومة الأمريكية بالمساعدة في البحث عن أحبائهم المفقودين.[١١٩] حيث طلبت العائلات من الحكومة الأمريكية إعطاء الأولوية للبحث عن المفقودين والمختطفين، ورفع السرية عن البيانات ذات الصلة بالتحقيقات المتعلقة بالمفقودين، وتيسير التحقيقات التي تجريها قوات سوريا الديمقراطية وشركاؤها لمقاتلي داعش المحتجزين للحصول على معلومات إضافية. كما شاركت منظمة تآزر في إرسال مرافعات وبيانات مشتركة إلى منظمات دولية حول مجموعة متنوعة من الموضوعات التي تواجه السوريين في الشمال الشرقي، منها الاختفاء القسري[١٢٠] وأن يتم شمول الأصوات الكردية في المحافل الدولية.[١٢١]

كما استخدمت منظمات الناجين منشورات لإعلام الجمهور وصانعي السياسات. حيث تعمل رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا، التي أسسها ناجون من سجن صيدنايا، على تحقيق العدالة لمعتقلي سجن صيدنايا، والكشف عن مصير المفقودين والمختفين، وتوثيق أدلة التعذيب والانتهاكات داخل السجن. وأطلقت الرابطة العديد من التقارير والمشاريع في عام ٢٠٢١ بهدف زيادة وعي الجمهور بالهيكل الإداري لسجن صيدنايا، وحماية الناجين من الاحتيال، ومساعدة العائلات في العثور على أحبائهم.[١٢٢] ويشمل هذا العمل صدور تقرير مرتقب في عام ٢٠٢٢ للمدعين العامين وآليات المساءلة بشأن الهيكل الإداري لسجن صيدنايا لدعم عمليات المساءلة.

تخليد الذكرى والبحث عن الحقيقة

يعمل الفنانون السوريون حول العالم على حفظ تجربة الحرب السورية من خلال الفن ورواية القصص والكتابة. ويمكن لهذه العملية أن تكون علاجية ووسيلة لمشاركة قصة المرء مع العالم. ويمكن أن تكون أيضاً جزءاً من بناء ذاكرة جماعية للنزاع السوري. ومن خلال الفن والمشاركة المجتمعية، هناك العديد من الطرق التي يمكن للسوريين من خلالها إنشاء سرد من شأنه أن يساعد الأجيال الحالية والمستقبلية على فهم تاريخ بلدهم وشعبهم.

حكاية وطن!!

الفنان: ديلاور عمر

قام ديلاور عمر بإنشاء العمل الفني «حكاية وطن!!» تكريماً لنهلة عثمان، الفتاة الصغيرة التي توفيت في مخيم فرج الله، في الريف الشمالي لإدلب، في أيار/مايو ٢٠٢١. حيث وُضِعت في قفص حديدي، وقُيدت بسلاسل حديدية، وكانت ضحية سوء المعاملة. وعلى الرغم من الغضب العارم على وسائل التواصل الاجتماعي بعد انتشار صورها ومقاطع الفيديو لها، إلا أن منصب والدها الرفيع في هيئة تحرير الشام حماه من العقاب.[١٢٣]

أجاك الدور يا دكتور

الفنان: سلام الحسن

ظهرت هذه اللوحة في حملة #CallForAction التي تزامنت مع الذكرى العاشرة للنزاع السوري، وتم تكليف ١٠ فنانين سوريين بتصميم ملصق يمثل أكثر الأحداث المؤثرة التي وقعت خلال العقد الماضي. وجاء الإلهام في هذا الرسم التوضيحي من المظاهرات والانتقادات الموجهة للحكومة السورية التي أفضت إلى بداية النزاع. في عام ٢٠١١، رسم مجموعة من الطلاب في درعا البلد كتابات على جدران مدرستهم كتب عليها «أجاك الدور يا دكتور» في إشارة إلى الرئيس بشار الأسد. واعتُقل الطلاب فيما بعد وتعرّضوا للتعذيب وتوفي بعضهم أثناء وجودهم في مراكز الاعتقال الحكومية. وكانت هذه واحدة من أكثر الحوادث المؤلمة في تاريخ سوريا واللحظة التي تمثّل بداية النزاع.

الحقيقة وراء الملاحقة القضائية: إعادة تقييم التوثيق والبحث عن الحقيقة في النزاع السوري

في النزاعات طويلة الأمد مثل النزاع في سوريا، غالباً ما يتم إنكار انتهاكات حقوق الإنسان أو حتى تخليدها بطريقة مشوهة تحرم الضحايا من نيل العدالة. ويفضي هذا إلى انقسامات اجتماعية قد لا يتمكن التوثيق التقليدي وحده من مواجهتها. وفي تقرير عام ٢٠٢١، يتناول المركز السوري للعدالة والمساءلة كيفية دعم التوثيق لجهود كشف الحقيقة في المستقبل من خلال تحليل الاستطلاعات التي تقيّم درجة ثقة السوريين بأنواع مختلفة من مواد التوثيق. وقد وجد أن التوثيق لا يزال قادراً على أن يؤدي إلى إعادة فحص كبيرة للروايات الشخصية حول النزاع، ولكنه يقترح أيضاً كيف يمكن للأشكال البديلة لجمع التوثيق وتنظيمه أن تعالج الاستقطاب العميق وانعدام الثقة.

«شهود الحرب: أطفال سوريا»

بقلم بسام خبية يقدّم رواية لأشخاص مطّلعين حول تأثير الحرب في سوريا على الأطفال

تشبّث الأطفال وعائلاتهم بفتات الحياة الطبيعية من خلال مدارس أقيمت في الأقبية، وألعاب الشوارع التي تُلعب في فترات الهدوء المؤقت التي تتخلل المعركة، والمناسبات والأعياد التي يتم الاحتفال بها في ظل ظروف هشة.

ومن منطقة الغوطة الشرقية التي يسيطر عليها الثوار، يوضّح الكتاب، بالصور والقصص، القدرة المذهلة على الصمود التي يتمتع بها الشباب السوري في مواجهة العنف.

Barzah, Damascus: Mourners gather in a cemetery to pray for those killed in protests against the Syrian government.
©Bassam Khabieh

التوصيات

على مدى عشر سنوات من عمل المركز السوري للعدالة والمساءلة، شهد النزاع السوري تحولات عديدة. غير أن المساءلة تسير ببطء. وفي حين سيطرت جائحة كوفيد-١٩ على عناوين الأخبار العالمية في عام ٢٠٢١، واصل السوريون محاربة الفيروس في خضمّ أزمة إنسانية قائمة مسبقاً، بالإضافة إلى الغارات الجوية والنزوح. ويوفّر التقدّم المحرز في قضايا الولاية القضائية العالمية بعض الأمل للناجين، ولكن الجهود المبذولة لتطبيع العلاقات مع الحكومة السورية وحالة الإنهاك بسبب النزاع يهدّدان سلامة السوريين داخل سوريا وفي جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من أن النزاع لم يعد يتصدّر عناوين الصحف الدولية اليومية، لا يطيق السوريون أن يتخلى المجتمع الدولي عن التقدم الذي تم إحرازه لمحاسبة منتهكي حقوق الإنسان على أفعالهم في سوريا. وبعد ١١ عاماً من النزاع، لا تزال الغارات الجوية والتهجير القسري والاحتجاز التعسفي أمراً شائعاً. ولا يزال السلام والمساءلة على المدى الطويل على المحك إذا غضت الجهات الفاعلة الدولية الطرف. وفي الذكرى العاشرة لتأسيسه، يظل المركز السوري للعدالة والمساءلة ملتزماً برصد وتوثيق الانتهاكات الجارية وعمليات العدالة. ويدعو المركز السوري جميع الأطراف إلى مراعاة التوصيات التالية:

اللاجئون والعودة القسرية

- يجب على الدنمارك واليونان ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى وكذلك الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (فرونتِكس) احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي للاجئين وتوفير الحماية للاجئين السوريين من الإعادة القسرية في جميع مراحل عملية اللجوء، وأيضا خلال عمليات الصدّ غير القانونية.
- يجب على تركيا والدنمارك واليونان إنهاء ممارسات الاحتجاز التي يُحتجز فيها اللاجئون الذين لا أمل لهم في العودة إلى سوريا إلى أجل غير مسمى في مراكز الترحيل.

العقوبات

- ينبغي على الحكومات الإقليمية توفير دعم منسق لمكافحة الاتجار بالمخدرات من أجل وقف المخدرات القادمة من سوريا في دول العبور وتقليل الأرباح التي تجنيها الحكومة السورية والجهات الفاعلة المسلحة التي تستخدم الكبتاغون كوسيلة لتفادي العقوبات.
- يجب على الدول المنفذة أن تنشئ أنظمة عقوبات شفافة تضمن استمرار تقديم المساعدات الإنسانية، والحد الأدنى من التأثير على المدنيين، وتضمن المساءلة. يجب تمديد العقوبات لتطال جميع الجناة، وفيهم قادة ميليشيات الجيش الوطني السوري المسؤولون عن انتهاكات حقوق الإنسان بحق المدنيين في شمال سوريا.

الأشخاص المفقودون

- يجب على جميع الأطراف الفاعلة في النزاع أن توقف فوراً الاعتقالات التعسفية، وأن تأذن للجنة الدولية للصليب الأحمر بالدخول إلى مرافق الاعتقال والولوج إلى سجلات السجون، وأن تسمح للجنة الدولية للصليب الأحمر بتيسير التواصل بين المعتقلين وأحبائهم.
- ينبغي على صانعي السياسات الدوليين العمل مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني السورية لتنفيذ اتفاقيات مشاركة البيانات بين آليات المساءلة الدولية والمحققين في التحقيقات المتعلقة بالأشخاص المفقودين في كل من سوريا والعراق.
- ينبغي على المجتمع الدولي والمانحين دعم فريق شؤون المفقودين والطب الشرعي السوري الذي تم إطلاقه حديثاً للتحقيق في المقابر في جميع أنحاء الشمال الشرقي ووضع الأساس لمبادرة الأشخاص المفقودين في جميع أنحاء البلد.
- ينبغي على الولايات المتحدة فتح تحقيق لمراجعة الأدلة على جرائم داعش التي جمعتها القوات الأمريكية والكردية وتسليم الأدلة على هذه الجرائم إلى المحققين في مجال حقوق الإنسان.
- ينبغي على آليات التحقيق، بما في ذلك لجنة التحقيق الدولية والآلية الدولية المحايدة والمستقلة، أن تُحسّن التواصل لتشمل أوسع شريحة من السوريين لدعم عمليات العدالة.

مبادرات العدالة

- يجب على الجهات الفاعلة في مجال العدالة الدولية دعم منظمات المجتمع المدني السورية التي توثق انتهاكات المساكن والأراضي والممتلكات للسعي لتحقيق العدالة للضحايا، بسبل منها الطرق التي تتجاوز الحدود الإقليمية للعدالة الجنائية إذا لزم الأمر، مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في حالة انتهاكات المساكن والأراضي والممتلكات من قبل ميليشيات الجيش الوطني السوري في شمال غرب سوريا الذي تحتله تركيا.
- ينبغي على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مواصلة تمويل المجتمع المدني لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان.
- ينبغي على المانحين دعم تطوير ومشاركة التقنيات لجعل مشاركة البيانات أكثر كفاءة وأماناً بين المجتمع المدني وآليات العدالة.
- ينبغي على عمليات الولاية القضائية العالمية إشراك المجتمع المدني والمجتمع السوري من خلال توفير معلومات وترجمة فورية تتمتع بالشفافية ويسهل الوصول إليها.
- يجب على الحكومات إعادة مواطنيها الذين بقوا في سوريا إلى أوطانهم وتنفيذ سياسات وإجراءات المقاضاة والإعادة إلى الوطن المتأصلة في الإجراءات القانونية الواجبة وسيادة القانون. وينبغي إخضاع المقاتلين الأجانب العائدين، الذين كانوا دون السنّ القانونية عندما سافروا إلى سوريا، للمعايير الجنائية للأحداث الجانحين مع مراعاة الحاجة إلى إعادة التأهيل لمنع الجرائم المستقبلية وحاجة الناجين من تنظيم داعش إلى الشفافية.
- ينبغي على الدول التي لديها رعايا محتجزون لدى قوات سوريا الديمقراطية أن تنشئ محاكم مكافحة الإرهاب تستند إلى المعاهدات وتنشئ ولاية قضائية مشتركة لمقاضاة المقاتلين على الجرائم المتعلقة بالإرهاب. ويجب أن يُمنح المدّعى عليهم حقهم في المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتمحور الإجراءات حول الضحية بحيث يمكن للضحايا/الناجين المشاركة في الإجراءات القضائية لغرض التعافي الفردي والجماعي.
- ينبغي على الولايات المتحدة تقديم تعويضات لضحايا الضربات الجوية التي شنتها الولايات المتحدة وقوات التحالف. وينبغي أن تنشئ الولايات المتحدة نظاماً موحداً ويسهل الولوج إليه لتقديم طلبات التعويضات المالية. وينبغي قبول تقديم الطلبات عبر الإنترنت أو شخصياً أو عبر الهاتف وباللغة الإنجليزية أو العربية أو الكردية والتحقيق فيها باستخدام السجلات والتوثيقات التي تحتفظ بها حكومة الولايات المتحدة، وكذلك السجلات مفتوحة المصدر وتلك التي تم جمعها من قبل منظمات غير حكومية. وليس من الواضح ما إذا كان قد تم تقديم أي تعويضات مجدية حتى الآن على الرغم من استمرار التفويض.
- يجب على الحكومات إنشاء وتمويل وحدات جرائم الحرب الخاصة للسعي لمساءلة منتهكي حقوق الإنسان رفيعي المستوى، وكذلك التحقيق مع الجناة الموجودين في دولهم.

القانون الإنساني الدولي

- يجب على جميع أطراف النزاع، سواء كانت جهات فاعلة حكومية أو جهات فاعلة من غير الدول، اتباع القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ويجب عدم استهداف البنية التحتية المدنية، ومنها المستشفيات. ويجب على المجتمع الدولي تحميل الأطراف التي تنتهك هذا السلوك المسؤولية ودعم التحقيقات الكاملة في استهداف المدنيين غير القانوني والذي يمكن منعه.
- يجب على تركيا والجماعات المسلحة الخاضعة للسيطرة التركية الفعلية وقف تجنيد السوريين لغرض القتال كمرتزقة. ويجب على المجتمع الدولي التحقيق ومحاسبة الدول والأفراد على تجنيد ونشر المرتزقة السوريين.

الملاحق

الملحق ١: المحاكمات بموجب الولاية القضائية العالمية

ترتكز المعلومات التالية إلى قائمة القضايا الكاملة للمركز السوري للعدالة والمساءلة من تقرير «حالة العدالة في سوريا، ٢٠٢١»، مع تحديثات وقضايا جديدة لعام ٢٠٢٢. وتم تصنيفها استنادا إلى مصادر متاحة للجمهور، ولا ترمي لأن تكون قائمة شاملة لقضايا الولاية القضائية العالمية المتعلقة بسوريا. ورغم أن المعلومات صحيحة لأقصى حدود معرفة المركز، فقد تكون عرضة للتغيير دون إشعار. ويذكّر المركز قرّاءه بأن لدى جميع المتهمين الحق في افتراض براءتهم إلى أن تثبت إدانتهم.

الدولة التي تقوم بالمحاكمة	الجناة المزعومين	الجنسية	الانتساب	الحالة	الجرائم أو الإدانة المزعومة	الحكم
بلجيكا	شيرلي ر	بلجيكية	داعش	مدانة	عضوة في منظمة إرهابية	حكم عليها بالسجن لمدة أربعين شهرا (8 أشهر في السجن و32 شهرا تحت المراقبة)
بلجيكا	ياسمين د	بلجيكية	داعش	مدانة	عضوة في منظمة إرهابية	حكم عليها غيابياً بالسجن لمدة 5 سنوات
بلجيكا	هشام شيب (39)	بلجيكي	داعش	مدان	ارتكاب أعمال إرهابية في سوريا	السجن المؤبد وسحب الجنسية البلجيكية
الدنمارك	شركة دان بانكيرينغ	دنماركية	شركة دنماركية	قيد المحاكمة	خرق عقوبات الاتحاد الأوروبي	-
فرنسا	كوزموس إس إيه	فرنسية	شركة فرنسية	التحقيق جاري	التواطؤ في انتهاكات حقوق الإنسان	اسقتطت التهم
فرنسا	ذكر (59)	سوري وفرنسي	الحكومة السورية	قيد المحاكمة	التآمر لارتكاب جرائم بحق الإنسانية، والتواطؤ في جرائم بحق الإنسانية، والتواطؤ في جرائم الحرب، وغسيل الأموال.	-
فرنسا	حنين بن شعيب (32) وسلمى طاهر عويدات (29)	فرنسية	داعش	قيد المحاكمة	الارتباط بمنظمة إرهابية إجرامية	-
فرنسا	لوليتا ج	فرنسية	داعش	قيد التحقيق	عضو في منظمة إرهابية	-
ألمانيا	نسيم ا.	الماني	داعش	مدان	عضو في منظمة إرهابية ومخالف لقانون مراقبة أسلحة الحرب الألماني	حكم عليه بالسجن لمدة سنتين
ألمانيا	أميمة م.	ألمانية وتونسية	داعش	مدانة	الانتماء الى منظمة إرهابية، والاتجار بالبشر، وجرائم بحق الإنسانية	حكم عليها بالسجن 3 سنوات ونصف
ألمانيا	لورين ل.	ألمانية وسورية	داعش	مدانة	عضو في منظمة إرهابية ومخالف لقانون مراقبة أسلحة الحرب الألماني	حكم عليها بالسجن لمدة سنة و9 أشهر
ألمانيا	جهادي (28)	سوري	تنظيم المجاهدين والأنصار	مدان	عضو في منظمة إرهابية	حكم عليه بالسجن لمدة سنة ونصف
ألمانيا	ليزا ر.	ألمانية	داعش	مدانة	الانتماء إلى منظمة إرهابية	حكم عليها بسنتين إطلاق سراح مشروط و250 ساعة في خدمة المجتمع
ألمانيا	ليونورا ميسينغ	ألمانية	داعش	أطلق سراحها بكفالة	الانتماء إلى منظمة إرهابية والمشاركة في جرائم حرب	الإفراج المشروط على ذمة التحقيق
ألمانيا	محمد س.	ألماني	جبهة تحرير مورو الإسلامية	مدان	الانتماء إلى منظمة إرهابية والاشتباه بارتكاب جرائم حرب	حكم عليه بالسجن لمدة عامين
ألمانيا	ماريوس أ	ألماني	هيئة تحرير الشام	مدان	الانتماء إلى منظمة إرهابية	حكم عليه بالسجن لمدة 3 سنوات
ألمانيا	جهادي (36)، ذكر	سوري	الناصر صالح الدين	مدان	الانتماء إلى منظمة إرهابية	حكم عليه بالسجن لمدة عامين
ألمانيا	سارة (23)	ألمانية	داعش	مدانة	الانتماء إلى منظمة إرهابية واستعباد خمس إيزيديات (بينهن أطفال)	حكم عليها بالسجن لمدة 6 سنوات ونصف

ألمانيا	جهادية (44)، انثى	ألمانية	داعش	قيد المحاكمة	الإنتماء إلى منظمة إرهابية أجنبية، وارتكاب جرائم حرب، والقتل بسبب الإهمال، وخرق واجب الرعاية والتعليم (لابنها)	-
ألمانيا	خضر أ.ك (43) وسامي أ (36)	سوري	هيئة تحرير الشام	مدانان	الانتماء إلى منظمة إرهابية، القتل خارج نطاق القضاء	حكم على خضر أ.ك بالسجن المؤبد ؛ حكم على سامي أ. بالسجن لمدة تسع سنوات
ألمانيا	ماريوس أ، وماهر م، وأفيد ي.ج.م	ألماني	هيئة تحرير الشام	التحقيق جاري	دعم منظمة إرهابية	-
ألمانيا	جهادية (24)، انثى	ألمانية	داعش	قيد التحقيق	الانتماء إلى منظمة إرهابية	-
ألمانيا	جينيفر وينيش	ألمانية	داعش	مدانة	الانتماء إلى منظمة إرهابية، والمساعدة والتحريض على محاولة القتل والشروع في ارتكاب جرائم حرب، وجرائم بحق الإنسانية	حكم عليها بالسجن لمدة 10 سنوات
ألمانيا	نيلز د	ألماني	داعش	مدان	الانتماء إلى منظمة إرهابية وارتكاب جرائم حرب (تعذيب).	حكم عليها بالسجن لمدة 10 سنوات
ألمانيا	طه ج	عراقي	داعش	مدان	الانتماء إلى منظمة إرهابية وارتكاب جرائم حرب (قتل)	حكم عليه بالسجن المؤبد
ألمانيا	دانيلا ج	ألمانية وغانية	داعش	مدانة	الانتماء إلى منظمة إرهابية ونشر الدعاية الإرهابية	حكم عليها بالسجن لمدة سنتين وتسعة أشهر
هولندا	أحمد الخضر	سوري	جبهة النصرة	قيد المحاكمة	ارتكاب جرائم حرب في سوريا (إعدام بإجراءات موجزة)	-
هولندا	زافيرا س. وفاطمة هـ.	هولندية ومغربية	داعش	بانتظار المحاكمة	الانتماء إلى منظمة إرهابية	إطلاق سراح مشروط
هولندا	امرأة - 32 عاماً	هولندية	داعش	مدانة	الانتماء إلى منظمة إرهابية والمشاركة في جرائم حرب	حكم عليها بالسجن لمدة 6 سنوات
هولندا	محمد -ب	سوري	احرار الشام	قيد المحاكمة	الانتماء إلى منظمة إرهابية	-
هولندا	احمد الخضر	سوري	جبهة النصرة	مدان	المشاركة في جرائم حرب في سوريا (إعدام)	حكم عليه بالسجن لمدة 20 سنة
هولندا	عزيز-أ	سوري	هيئة تحرير الشام	مدان	الانتماء إلى منظمة إرهابية	حكم عليه بالسجن لمدة 15 سنة و9 أشهر
النرويج	جهادية (30)، انثى	نرويجية وباكستانية	داعش	مدانة	الانتماء إلى منظمة إرهابية	حكم عليها بالسجن لمدة 3 سنوات ونصف
السويد	جهادية (49)، انثى	سويدية	داعش	قيد المحاكمة	السماح بتعيين الابن كجندي طفل	-
السويد	سيدتان	سويدية	داعش	اطلق سراحهما بكفالة	جرائم حرب وجرائم بحق الإنسانية	أفرج عنهما بكفالة
الولايات المتحدة الأمريكية	محمد خليفة (38)	كندي	داعش	قيد المحاكمة	الانتماء إلى منظمة إرهابية والتحريض على أعمال إرهابية والتجنيد لصالح منظمة إرهابية	-

الملحق ٢: المصادر

1 Dilara Aslan, "Assad Regime, Russia Knowingly Targeted Idlib Hospital, Sources Say," *Daily Sabah*, March 23, 2021, https://www.dailysabah.com/politics/assad-regime-russia-knowingly-targeted-idlib-hospital-sources-say/news.

2 MercyCorps, "Attack on Al-Shifaa Hospital in Northwest Syria," *Mercy Corps*, June 15, 2021, https://www.mercycorps.org/press-room/releases/al-shifaa-hospital-attack.

3 MercyCorps, "Attack on Al-Shifaa Hospital in Northwest Syria."

4 Amal Rass, "For Millions of Civilians, Syria's Bab al-Hawa Humanitarian Crossing Is a Crucial Lifeline," *Physicians for Human Rights*, May 27, 2021, https://phr.org/our-work/resources/for-millions-of-civilians-syrias-bab-al-hawa-humanitarian-crossing-is-a-crucial-lifeline/.

5 United Nations Security Council, "Security Council Extends Use of Border Crossing for Humanitarian Aid into Syria, Unanimously Adopting Resolution 2585 (2021)," *United Nations*, July 9, 2021, https://www.un.org/press/en/2021/sc14577.doc.htm.

6 Airways, "Airwars Assessment," *Airways*, March 21, 2021, https://airwars.org/civilian-casualties/r4301-march-21-2021/.

7 Suleiman Al-Khalidi, "Russian Jets Bomb Rebel-Held Idlib in Syria, Witnesses Say," *Reuters*, January 2, 2022, https://www.reuters.com/world/middle-east/russian-jets-bomb-rebel-held-idlib-syria-witnesses-say-2022-01-02/; Al Jazeera,"Syrian Government Shelling of Rebel-Held Idlib Kills 4," *Al Jazeera*, October 16, 2021, https://www.aljazeera.com/news/2021/10/16/syrian-govt-shelling-of-rebel-held-idlib-region-kills-4.

8 Marion MacGregor, "Erdogan: Turkey Will Not Become Europe's 'Refugee Warehouse,'" *InfoMigrants*, August 20, 2021, https://www.infomigrants.net/en/post/34475/erdogan-turkey-will-not-become-europes-refugee-warehouse.

9 UNHCR, "Syria Refugee Regional Response: Durable Solutions," *Operations Data Portal*, 2021, https://data2.unhcr.org/en/situations/syria_durable_solutions.

10 The World, "Syrian Refugees and Migrants in Turkey Face a Difficult Decision to Return Home," *The World*, September 23, 2021, https://theworld.org/stories/2021-09-23/syrian-refugees-and-migrants-turkey-face-difficult-decision-return-home.

11 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Lebanon's Economic Turmoil: Syrians Face Unique Vulnerabilities," *SJAC*, August 5, 2021, https://syriaaccountability.org/updates/2021/08/05/lebanons-economic-turmoil-syrians-face-unique-vulnerabilities/.

12 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Article 15 Communiqué to the Office of the Prosecutor of the International Criminal Court Regarding Crimes Against Humanity Committed by Greek and Frontex Officials against Refugees," *SJAC*, January 2021, https://syriaaccountability.org/the-situation-in-greece-systematic-human-rights-abuses-against-refugees-on-greek-territory-and-at-reception-and-identification-centres-on-the-aegean-islands/.

13 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Greece and Denmark Outsource Human Rights: Back Door Returns of Syrian Refugees," *SJAC*, July 8, 2021, https://syriaaccountability.org/updates/2021/07/08/greece-denmark-outsource-human-rights/; Amnesty International, "Syria: Former Refugees Tortured, Raped, Disappeared after Returning Home," *Amnesty International*, September 7, 2021, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/09/syria-former-refugees-tortured-raped-disappeared-after-returning-home/; Human Rights Watch, "'Our Lives Are Like Death' Syrian Refugee Returns from Lebanon and Jordan," *Human Rights Watch*, October 20, 2021, https://www.hrw.org/report/2021/10/20/our-lives-are-death/syrian-refugee-returns-lebanon-and-jordan.

14 Zosia Wanat, "Syrians in Polish Forest Accuse Lukashenko's Forces of Brutality," *Politico*, December 9, 2021, https://www.politico.eu/article/tale-syrian-migrant-poland-forest-belarus-lukashenko-asylum-border/.

15 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Refuge No More: The Danger of Forced Return to Syria," *SJAC*, June 2021, https://ar.syriaaccountability.org/3272/.

16 Dan Wilkofsky, Amberin Zaman, and Mohammed Hardan, "Turkish-Backed Rebels Leave Trail of Abuse, Criminality in Syria's Afrin," *Al-Monitor*, July 21, 2022, https://www.al-monitor.com/originals/2021/07/turkish-backed-rebels-leave-trail-abuse-and-criminality-syrias-afrin.

17 Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic to the UN Human Rights Council," *United Nations*, August 13, 2021, https://undocs.org/en/A/HRC/48/70., paras 80-93.

18 Fehim Tastekin, "Currency Crisis Threatens Turkey's Syria Strategy," *Al-Monitor*, December 22, 2021, https://www.al-monitor.com/originals/2021/12/turkeys-currency-crisis-threatens-ankaras-authority-northern-syria.

19 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Slumping Turkish Currency Highlights Turkey's Obligations in Its Occupied Territories in Syria," *SJAC*, January 27, 2022, https://syriaaccountability.org/updates/2022/01/27/slumping-turkish-currency-highlights-turkeys-obligations-in-its-occupied-territories-in-syria/.

20 OHCHR,"International Convention against the Recruitment, Use, Financing and Training of Mercenaries" *UN Human Rights*, 2001, https://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/Mercenaries.aspx.

21 Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), "UN Arms Embargo on Libya," *SIPRI*, n.d., https://www.sipri.org/databases/embargoes/un_arms_embargoes/libya/libya_2011.

22 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC) and Syrians For Truth and Justice, "Mercenarism in Syria: Predatory Recruitment and the Enrichment of Criminal Militias," *SJAC*, May 2021, https://ar.syriaaccountability.org/3198/.

23 OHCHR, "Libya: Violations Related to Mercenary Activities Must Be Investigated – UN Experts," *UN Human Rights*, June 17, 2020, https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25970&LangID=E; "Letter of the UN Working Group on the Use of Mercenaries to The

Turkish Government," June 10, 2020, https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25292.

24 European Parliament, "Human Rights Violations by Private Military and Security Companies, Particularly the Wagner Group," *European Parliament,* November 25, 2021, https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-9-2021-0482_EN.html..

25 Metin Gurcan, "Turkey's Targeted Killings Signal New Strategy against Syrian Kurdish Forces," *Al-Monitor*, August 27, 2021, https://www.al-monitor.com/originals/2021/08/turkeys-targeted-killings-signal-new-strategy-against-syrian-kurdish-forces.

26 Syrians for Truth and Justice,"President Al-Assad Issues Law No. 21 of 2021 on Children's Rights," *Syrians for Truth and Justice*, August 2021, https://truth-sy.com/12518.html.

27 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC) "The New Child Rights Law in Syria Will Not Protect Children," *SJAC,* October 2021, https://syriaaccountability.org/updates/2021/10/07/the-new-child-rights-law-in-syria-will-not-protect-children/.

28 Alessandria Masi, "Syria Studying Proposal to Amend Nationality Law," *The New Humanitarian*, October 2017, https://deeply.thenewhumanitarian.org/syria/community/2017/10/12/syria-studying-proposal-to-amend-nationality-law.

29 *See e.g.*, "2021 Trafficking in Persons Report – Syria," Department of State, July 2021. https://www.justice.gov/eoir/page/file/1412436/download.

30 Isabel Cole and Benoit Faucon,"Refugee Camp for Families of Islamic State Fighters Nourishes Insurgency," *Wall Street Journal,* June 2021, https://www.wsj.com/articles/refugee-camp-for-families-of-islamic-state-fighters-nourishes-insurgency-11623254778.

31 Amnesty International,"Syria: Repatriate at least 27,000 children held in dire conditions in North-East Syria," *Amnesty International*, November 2021, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/11/syria-repatriate-at-least-27000-children-held-in-dire-conditions-in-north-east-syria/.

32 Amnesty International,"Syria: Repatriate at least 27,000 children held in dire conditions in North-East Syria."

33 Save the Children, "Children Abandoned by their Governments are 'Wasting Away' in Syrian Camps," *Save the Children,* September 2021, https://www.savethechildren.net/news/children-abandoned-their-governments-are-%E2%80%98wasting-away%E2%80%99-syrian-camps-%E2%80%93-save-children.

34 Amnesty International,"Syria: Repatriate at least 27,000 children held in dire conditions in North-East Syria."

35 Save the Children,"Children Abandoned by their Governments are 'Wasting Away' in Syrian Camps.".

36 United Nations General Assembly, "United Nations Standard Minimum Rules for the Administration of Juvenile Justice ('The Beijing Rules')," *United Nations*, November 1985, https://www.ohchr.org/documents/professionalinterest/beijingrules.pdf.

37 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Refuge No More: The Danger of Forced Return to Syria," *SJAC,* January 2022, https://ar.syriaaccountability.org/3272/.

38 Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic to the UN Human Rights Council,"

39 Syrians for Truth and Justice, "Syria: The Ministry of Justice Newly Requires Security Clearances for Receiving Powers of Attorney for Missing and Absent Persons," *Syrians for Truth and Justice,* n.d., https://stj-sy.org/en/syria-the-ministry-of-justice-newly-requires-security-clearances-for-receiving-powers-of-attorney-for-missing-and-absent-persons/.

40 Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic."

41 Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic."

42 Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic."

43 Syrians for Truth and Justice, "Northeastern Syria: The Autonomous Administration Cracks Down on Journalists, *Syrians for Truth and Justice,* n.d., https://stj-sy.org/en/northeastern-syria-the-autonomous-administration-cracks-down-on-journalists/.

44 Beth McKernan, "Former IS Fighters Say They Paid Way out of Kurdish Jail in 'Reconciliation' Scheme," *The Guardian*, November 22, 2021, https://www.theguardian.com/world/2021/nov/22/former-is-fighters-say-they-paid-way-out-of-kurdish-jail-in-reconciliation-scheme.

45 Maen Talla, "اتفاقيات المصالحة في درعا ٢٠٢١: السياق والانعكاسات المحتملة على المشهد السوري," *Al Jazeera,* October 29, 2021, https://studies.aljazeera.net/ar/article/5174.

46 United Nations Human Rights, "Syria: Bachelet Raises Alarm at Plight of Civilians in Daraa amid Ongoing Hostilities," *UN Human Rights*, August 5, 2021, https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27363&LangID=e.

47 Syrians for Truth and Justice, "سوريا: التسلسل الزمني لأحداث 'درعا البلد' وحصارها الذي دام ٥٧ يوماً," Syrians for Truth and Justice (STJ), October 2021, https://stj-sy.org/wp-content/uploads/2021/10/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%85%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D8%AF%D8%B1%D8%B9%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF-%D9%88%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%AF%D8%A7%D9%85-75-%D9%8A%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%8B.pdf.

48 Syrians for Truth and Justice, "سوريا: التسلسل الزمني لأحداث 'درعا البلد' وحصارها الذي دام ٥٧ يوماً."

49 Ahmad Sukkar, Sawsan Abou Zainedin, and Hani Fakhani, "Informal Settlements in Syria: What Approach After the Conflict?," (Arab Reform Initiative, October 28, 2021), https://www.arab-reform.net/publication/informal-settlements-in-syria-what-approach-after-the-conflict/, 14-15.

50 Human Rights Watch, "Syrian 'Military Evaders' Face Unlawful Seizure of Property, Assets," 9 February 2021, https://www.hrw.org/news/2021/02/09/syrian-military-evaders-face-unlawful-seizure-property-assets.

51 Syria Report, "Government Puts New Restrictions on

the Sale of Real Estate," 31 Mach 2021, https://syria-report.com/hlp/government-puts-new-restrictions-on-the-sale-of-real-estate/.

52 United Nations Human Rights Council, "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic," August 13, 2021, https://undocs.org/en/A/HRC/48/70, 7-8; Syrians for Truth and Justice, "Hama: Syrian Government Auctions New Swathes of IDP's Lands," 27 September 2021, https://stj-sy.org/en/hama-syrian-government-auctions-new-swathes-of-idps-lands/.

53 United Nations Human Rights Council, "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic," 12 August 2021, https://undocs.org/en/A/HRC/48/70, 13.

54 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Foreign Aid and Demographic Change in Northwest Syria," *SJAC,* May 6, 2021, http://syriaaccountability.org/updates/2021/05/06/foreign-aid-and-demographic-change-in-northwest-syria/.

55 Syrians for Truth and Justice, "The Salvation Government Stifles Informal Camps North of Idlib," *Syrians for Truth and Justice,* April 1, 2021, https://stj-sy.org/en/the-salvation-government-stifles-camps-north-of-idlib/.

56 Majd al-Salem, "Qamishli: SDF Seeks Civilian Property Acquisition through Eviction," *Enab Baladi,* 3 October 2021, https://english.enabbaladi.net/archives/2021/10/qamishli-sdf-seeks-civilian-property-acquisition-through-eviction/'; Malek Samara, "قتلى وجرحى للنظام في إدلب واللاذقية وإنذار سكان بالقامشلي بالإخلاء," *The New Arab,* 13 December 2021, https://www.alaraby.co.uk/politics/%D9%82%D8%AA%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%AC%D8%B1%D8%AD%D9%89-%D9%84%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D8%AF%D9%84%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%B0%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A5%D9%86%D8%B0%D8%A7%D8%B1-%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%85%D8%B4%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%84%D8%A7%D8%A1.

57 URNAMMU Justice and Rights, "Slicing the Syrian Geography," 18 May 2021, https://www.urnammu.org/slicing-the-syrian-geography/.

58 Center for Operational Analysis and Research (COAR)"Captagon, Hashish, and the Syrian Narco-State," The Syrian Economy at War, COAR, April 2021, https://coar-global.org/2021/04/27/the-syrian-economy-at-war-captagon-hashish-and-the-syrian-narco-state/; Max Kravitz and Will Nichols, "A Bitter Pill To Swallow: Connections Between Captagon, Syria, And The Gulf," Columbia Journal of International Affairs, May 18, 2016, https://jia.sipa.columbia.edu/bitter-pill-swallow-connections-captagon-syria-gulf,

59 Ben Hubbard, and Hwaida Saad, "On Syria's Ruins, a Drug Empire Flourishes." The New York Times, December 5, 2021, https://www.nytimes.com/2021/12/05/world/middleeast/syria-drugs-captagon-assad.html.

60 "Assad Regime Ramping up Facilities for Drug Smuggling - Robert Lansing Institute," July 8, 2020. https://lansinginstitute.org/2020/07/08/assad-regime-ramping-up-facilities-for-drug-smuggling/.

61 Max Kravitz and Will Nichols, "A Bitter Pill To Swallow: Connections Between Captagon, Syria, And The Gulf," *Columbia Journal of International Affairs*, May 18, 2016, https://jia.sipa.columbia.edu/bitter-pill-swallow-connections-captagon-syria-gulf.

62 Ben Hubbard and Hwaida Saad, "On Syria's Ruins, a Drug Empire Flourishes."

63 Ben Hubbard and Hwaida Saad, "On Syria's Ruins, a Drug Empire Flourishes."

64 Texxa Fox, "The Islamic State Isn't Behind Syria's Amphetamine Trade," *Foreign Policy*, August 10, 2020, https://foreignpolicy.com/2020/08/10/syria-captagon-amphetamine-trade-islamic-state-assad-regime-drug-seizure-salerno/.

65 Ian Larson, "Narcos: Syria Edition—and What the US Can Do about It," *Atlantic Council,* June 14, 2021, https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/narcos-syria-edition-and-what-the-us-can-do-about-it/.

66 Center for Operational Analysis and Research (COAR)"Captagon, Hashish, and the Syrian Narco-State," The Syrian Economy at War, *COAR*, April 2021, https://coar-global.org/2021/04/27/the-syrian-economy-at-war-captagon-hashish-and-the-syrian-narco-state/.

67 Beth Van Schaack, "Domestic Courts Step Up: Justice for Syria One Case at a Time," *Just Security,* March 25, 2019, https://www.justsecurity.org/63289/domestic-courts-step-up-justice-for-syria-one-case-at-a-time/.

68 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Trial Report #28," *SJAC,* March 18, 2021, https://syriaaccountability.org/updates/2021/03/18/inside-the-raslan-trial-the-al-gharib-verdict-in-detail/.

69 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Reflections on the Eyad Al-Gharib Judgment,"*SJAC,* March 4, 2021, https://syriaaccountability.org/updates/2021/03/04/reflections-on-the-eyad-al-gharib-judgement.

70 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Scratching the Surface: One Year into the Koblenz Trial," *SJAC,* April 2021, https://ar.syriaaccountability.org/3117/.

71 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Trial Report #54," *SJAC,* January 20, 2022, https://syriaaccountability.org/updates/2022/01/20/inside-the-raslan-trial-vengeance-is-not-our-goal-nor-do-we-seek-merely-just-retribution/.

72 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Trial Report #58," *SJAC* January 27, 2022, https://syriaaccountability.org/updates/2022/01/27/inside-the-raslan-trial-the-raslan-verdict-in-detail/.

73 Christopher F. Schuetze, "Syrian Doctor Indicted in Germany for Crimes Against Humanity," *The New York Times*, July 28, 2021, https://www.nytimes.com/2021/07/28/world/europe/syria-doctor-indicted-germany.html?searchResultPosition=2.

74 Dismissal of charges: OLG Frankfut am Main, "Opening of the Main Trial for Crimes against Humanity," November 11, 2021, https://ordentliche-gerichtsbarkeit.hessen.de/pressemitteilungen/opening-of-the-main-trial-for-crimes-against-humanity.; reinstation of charges: "Beschluss von 21. Dezember 2021," Pub. L. No. StB 39/21 3 StE 2/21-4 (2021), http://juris.bundesgerichtshof.de/cgi-bin/rechtsprechung/document.py?Gericht=bgh&Art=en&nr=125958&pos=0&anz=1.

75 Cour de Cassation, 21-81.344 § (2021), https://www.courdecassation.fr/decision/619de43eb458df69d4022a18?sort=-date-desc&items_per_page=20&search_api_fulltext=&expression_exacte=&date_du=&date_au=&judilibre_chambre=&judi-

libre_type=&judilibre_matiere=&judilibre_publication=&judilibre_solution=&op=Trier.

76 "Code de Procédure Pénale, Article 689-11" (n.d.), https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/LEGIARTI000038358433/.

77 Roger Lu Phillips and Aweiss Al Dobouch, "France Is Not a Safe Haven for Human Rights Abusers – Despite High Court Opinion," *Just Security* (blog), December 9, 2021, https://www.justsecurity.org/79473/france-is-not-a-safe-haven-for-human-rights-abusers-despite-high-court-opinion/.

78 Interntaional criminal Court (ICC), "Rome Statute," UNT 38544 § (2002), https://www.icc-cpi.int/resource-library/documents/rs-eng.pdf.

79 Catherine Marchi-Uhel, "Syrie: 'Pour Éviter de Devenir Leur Refuge, La France Devrait Reconsidérer Les Conditions Qui l'empêchent de Poursuivre Les Auteurs de Crimes Contre l'humanité,'" *Le Monde*, December 16, 2021, https://www.lemonde.fr/idees/article/2021/12/16/syrie-pour-eviter-de-devenir-leur-refuge-la-france-devrait-reconsiderer-les-conditions-qui-l-empechent-de-poursuivre-les-auteurs-de-crimes-contre-l-humanite_6106253_3232.html.

80 United Natiosn Security Council (UNSC), "Russia, China Block Security Council Referral of Syria to International Criminal Court," *UN News*, May 22, 2014, https://news.un.org/en/story/2014/05/468962-russia-china-block-security-council-referral-syria-international-criminal-court.

81 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Blackboxing Justice: Greater Transparency Needed in German Universal Jurisdiction Trials," *SJAC*, March 25, 2021, https://syriaaccountability.org/updates/2021/03/25/blackboxing-justice-greater-transparency-needed-in-german-universal-jurisdiction-trials/.

82 Lila Hassan, "Repatriating ISIS Foreign Fighters Is Key to Stemming Radicalization, Experts Say, but Many Countries Don't Want Their Citizens Back," *PBS Frontline*, April 6, 2021, https://www.pbs.org/wgbh/frontline/article/repatriating-isis-foreign-fighters-key-to-stemming-radicalization-experts-say-but-many-countries-dont-want-citizens-back/.

83 Joana Cook and Gina Vale, "From Daesh to 'Diaspora' II: The Challenges Posed by Women and Minors After the Fall of the Caliphate," *International Centre for the Study of Radicalisation*, July 2019, https://icsr.info/wp-content/uploads/2019/07/ICSR-Feature-From-Daesh-to-%E2%80%98Diaspora%E2%80%99-II-The-Challenges-Posed-by-Women-and-Minors-After-the-Fall-of-the-Caliphate.pdf.

84 U.S Department of Justice, "The United States Has Repatriated 27 Americans from Syria and Iraq Including Ten Charged with Terrorism-Related Offenses for Their Support to ISIS," *Department of Justice, Office of Public Affairs*, October 1, 2020, https://www.justice.gov/opa/pr/united-states-has-repatriated-27-americans-syria-and-iraq-including-ten-charged-terrorism.

85 U.S. Department of Justice, "ISIS Militants Charged with Deaths of Americans in Syria." *Department of Justice, Office of Public Affairs*, October 7, 2020, https://www.justice.gov/opa/pr/isis-militants-charged-deaths-americans-syria.

86 Adam Goldman and Charlie Savage, "Islamic State 'Beatles' Jailers Are Charged in Abuse of Murdered Hostages," *The New York Times*, October 7, 2020, https://www.nytimes.com/2020/10/07/us/politics/beatles-islamic-state.html.

87 U.S. Department of Justice, "Statement of Acting U.S. Attorney Raj Parekh on Alexanda Kotey's Guilty Plea," *Department of Justice, Office of Public Affairs*, September 2, 2021, https://www.justice.gov/usao-edva/pr/statement-acting-us-attorney-raj-parekh-alexanda-kotey-s-guilty-plea.

88 U.S. Department of Justice, "ISIS Media Figure and Foreign Fighter Charged with Conspiring to Provide Material Support to a Terrorist Organization, Resulting in Death," *Department of Justice, Office of Public Affairs*, October 2, 2021, https://www.justice.gov/opa/pr/isis-media-figure-and-foreign-fighter-charged-conspiring-provide-material-support-terrorist.

89 U.S. Department of Justice, "Leading ISIS Media Figure and Foreign Fighter Pleads Guilty to Conspiring to Provide Material Support to a Terrorist Organization, Resulting in Death," *Department of Justice*, December 10, 2021, https://www.justice.gov/usao-edva/pr/leading-isis-media-figure-and-foreign-fighter-pleads-guilty-conspiring-provide-material.

90 Loveday Morris, "German Court Gives Life in Prison to Ex-ISIS Fighter for Death of 5-Year-Old in First 'Genocide' Trial," *The Washington Post*, November 2021, https://www.washingtonpost.com/world/europe/isis-yazidi-genocide-trial/2021/11/30/250121ea-51ca-11ec-83d2-d9dab0e23b7e_story.html.

91 BBC, "German IS Woman Jailed for Yazidi Girl's Death in Iraq,"*BBC*, 25 October 2021, https://www.bbc.com/news/world-europe-59036964.

92 Al-Monitor, "Syrian Man in Netherlands Convicted of War Crimes for Soldier's Execution." *Al-Monitor*, July 16, 2021. https://www.al-monitor.com/originals/2021/07/syrian-man-netherlands-convicted-war-crimes-soldiers-execution.

93 Netherlands Public Prosecution Service, "Dutch Prosecutor Demands 27 Years Jail in War Crimes Case for Syrian Living in the Netherlands," *Netherlands Public Prosecution Service*, July 2, 2021, https://www.prosecutionservice.nl/latest/news/2021/07/02/dutch-prosecutor-demands-jail-time-of-27-years-in-war-crimes-case-for-syrian-man-living-in-the-netherlands.

94 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Juvenile Justice and Victim Participation in Trials of Foreign ISIS Members," *SJAC*, September 16, 2021, https://syriaaccountability.org/updates/2021/09/16/juvenile-justice-and-victim-participation-in-trials-of-foreign-isis-members/.

95 French Ministry of Foreign Affairs, "European Sanctions: An Instrument for Fighting Repression in Syria," *French Ministry of Foreign Affairs*, March 2021, https://www.diplomatie.gouv.fr/en/country-files/syria/european-sanctions-an-instrument-for-fighting-repression-in-syria/.

96 UN News, "Russia, China Block Security Council Action on Use of Chemical Weapons in Syria," *UN News*, February 28, 2017, https://news.un.org/en/story/2017/02/552362-russia-china-block-security-council-action-use-chemical-weapons-syria.

97 Council of European Union, "Syria: Four New Ministers Added to EU Sanctions List," *Council of the European Union*, November 15, 2021, https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2021/11/15/syria-four-new-ministers-added-to-eu-sanctions-list/.

98 Council of European Union, "EU Imposes Restrictive Measures against the Wagner Group," *Council of the European Union*, December 13, 2021, https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2021/12/13/eu-imposes-restrictive-mea-

sures-against-the-wagner-group/.

99 U.S. Department of Treasury, "Treasury Sanctions Syrian Regime Prisons, Officials, and Syrian Armed Group," *U.S. Department of Treasury*, July 28, 2021, https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy0292.

100 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Why the US Should Expand Sanctions in Northern Syria," *SJAC*, August 19, 2021, https://syriaaccountability.org/updates/2021/08/19/why-the-us-should-expand-sanctions-in-northern-syria/.

101 U.S. Department of Treasury, "Counter Terrorism Designations, Designations Updates and Designations Removals; Syria Designations Updates," *U.S. Department of Treasury*, November 22, 2021, https://home.treasury.gov/policy-issues/financial-sanctions/recent-actions/20211122.

102 U.S. Department of Treasury, "Global Magnitsky Designation; Iran-Related Designations; Syria Designations; CAATSA - Iran-Related Designations," *U.S. Department of Treasury*, December 7, 2021, https://home.treasury.gov/policy-issues/financial-sanctions/recent-actions/20211207.

103 Bassem Mroue, "Western Sanctions Push War-Weary Syrians Deeper into Poverty," *AP News*, August 2, 2019, https://apnews.com/article/civil-wars-syria-global-trade-international-news-poverty-b0675c4fe03344e499eb1ea82b8728dc.

104 Syria Justice and Accountabilty Centre (SJAC) "Sanctions, the Caesar Act, and COVID-19 in Syria," *SJAC*, June 16, 2020, https://ar.syriaaccountability.org/2307/.

105 U.S. Department of Treasury, "OFAC Frequently Asked Questions," *U.S. Department of Treasury*, April 25, 2021, https://home.treasury.gov/policy-issues/financial-sanctions/faqs/885.

106 U.S. Department of Treasury, "General License No. 21, Syria Sanctions Regulations - Authorizing Certain Activities to Respond to the Coronavirus Disease 2019 (COVID-19) Pandemic," *U.S. Department of Treasury*, June 17, 2021, https://home.treasury.gov/system/files/126/syria_gl21.pdf.

107 U.S. Department of Treasury "Syria Sanctions Regulations," *U.S. Department of Treasury,* November 24, 2021, https://home.treasury.gov/system/files/126/frn_syria_reg_ngo.pdf; Al-Monitor, "US Amends Sanctions Regulations to Ease Aid Delivery in Syria," *Al-Monitor*, November 25, 2021, https://www.al-monitor.com/originals/2021/11/us-amends-sanctions-regulations-ease-aid-delivery-syria#ixzz7Gwf5QQm5.

108 Sam Heller, "'Early Recovery' Aid Can Provide Vital Relief to Syrians—If Donors Follow Through," *The Century Foundation*, December 16, 2021, https://tcf.org/content/commentary/early-recovery-aid-can-provide-vital-relief-syrians-donors-follow/.

109 United Nations , "Security Council Extends Use of Border Crossing for Humanitarian Aid into Syria, Unanimously Adopting Resolution 2585 (2021)," *United Nations*, July 9, 2021, https://www.un.org/press/en/2021/sc14577.doc.htm.

110 Jill Jermano, "Sanctions and Corruption: Assessing Risk to Improve Design," *Just Security*, December 13, 2021, https://www.justsecurity.org/79500/sanctions-and-corruption-assessing-risk-to-improve-design/; Ben Hubbard and Hwaida Saad, "On Syria's Ruins, a Drug Empire Flourishes," *The New York Times*, December 5, 2021, , https://www.nytimes.com/2021/12/05/world/middleeast/syria-drugs-captagon-assad.html.

111 "إطلاق ميثاق الحقيقة والعدالة - سورية | Truth & Justice Charter - Syria | Facebook," 10 February 2021, https://www.facebook.com/events/d41d8cd9/%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%85%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-truth-justice-charter-syria/3418042681635178/.

112 Impunity Watch, "Humans Not Numbers: The Case for an International Mechanism to Address the Detainees and Disappeared Crisis in Syria," *Impunity Watch*, 25 May 2021, https://www.impunitywatch.org/humans-not-numbers-study.

113 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Does Syria Need a UN Missing Persons Mechanism?," *SJAC*, July 21, 2021, https://syriaaccountability.org/updates/2021/07/29/does-syria-need-a-un-missing-persons-mechanism/.

114 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "A Toxic Legacy – Chemical Weaspons and Birth Defects in Syria," *SJAC*, December 2, 2021, https://ar.syriaaccountability.org/3648/.

115 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "Time to Focus on the Victims – on EU Day against Impunity," *SJAC*, May 20, 2021, https://syriaaccountability.org/updates/2021/05/20/time-to-focus-on-the-victims-on-eu-day-against-impunity/.

116 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "New Justice Charter Gives Voice to Victims' Demands," *SJAC*, March 18, 2021, https://syriaaccountability.org/updates/2021/03/18/new-justice-charter-gives-voice-to-victims-demands/.

117 The Syria Campaign, "International Day of the Disappeared," *The Syria Campaign*, August 28, 2021, https://act.thesyriacampaign.org/sign/international-day-disappeared-berlin/.

118 Families for Freedom, "About Syria Returning to Interpol," *Facebook*, November 12, 2021, https://www.facebook.com/watch/?v=591900355467129&ref=sharing.

119 Syria Justice and Accountability Centre (SJAC), "1,000 Families of Those Kidnapped by ISIS Ask for Assistance from the United States," *SJAC*, September 2, 2021, https://syriaaccountability.org/updates/2021/09/02/letter-from-the-families-of-those-kidnapped-by-isis-to-the-united-states-administration/.

120 Synergy-Hevdestî, "A Complaint to the UN Working Groups and Rapporteurs Addressing Enforced Disappearances in Afrin, Syria," *Synergy-Hevdestî*, September 20, 2021, https://hevdesti.org/en/four-syrian-organizations-called-on-the-un-to-pressure-turkey-to-put-an-end-to-the-systematic-practice-of-arbitrary-arrests-in-syria-and-invites-un-groups-to-interview-victims-of-arbitrary-arrests/.

121 Synergy-Hevdestî, "Kurdish and Syriac Must Be Incorporated in the 5th Brussels Conference," *Synergy-Hevdestî*, March 12, 2021, https://hevdesti.org/en/kurdish-and-syriac-must-be-incorporated-in-the-5th-brussels-conference/.

122 For ADMSP reports, see https://www.admsp.org/reports.

123 Delawer Omar, "Story of a Homeland!!," *Creative Memory of The Syrian Revolution*, July 5, 2021, https://creative-memory.org/en/archives/219206/story-of-a-homeland-2/.

المركز السوري
للعدالة والمساءلة

ar.syriaaccountability.org/ | @SJAC_info